الأمم المتحدة S/PV.7275

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٧٥

الخميس، ٩ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسيفال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشييف
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد بوسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1456248 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: الفريق مقصود أحمد، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام؛ الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، قائد قوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ اللواء جان بوسكو كازورا، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والفريق إقبال سينغ سينغا، قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للفريق أحمد.

الفريق أحمد (تكلم بالإنكليزية): إنه دائما من دواعي الشرف العظيم والسرور أن أتفاعل مع مجلس الأمن. إنني هنا اليوم لتقديم فريق قادة القوات الذين سيدلون ببيانات أمام المجلس. لكنني أود أن أبدأ بالقول بأنه للمرة الأولى في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جرى تعيين أول امرأة قائداً لقوة، وهي اللواء كريستين لوند، قائدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وكان وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لادسوس، حريصا جدا على تقديم الفريق شخصيا، ولكن، كما يدرك المجلس، إنه حاليا في طريقه من مالي إلى نيويورك.

سيدتي الرئيسة، إنني ممتن جدا لكم على الدعوة إلى هذا الحوار بشأن بعثاتنا لحفظ السلام، ومختلف المواضيع المتعلقة بحفظ السلام. لقد أصبح اجتماع قادة القوات مع المجلس تقليدا، وهو واحد من أبرز الاجتماعات التي تعقد معه إن لم يكن أبرزها. إنه يؤكد التزام المجلس واهتمامه اللذين يحظيان بتقدير كبير، بغية استقاء المعلومات من مصادرها الأولى. ومن دواعي الشرف لقادة القوات وحرصهم الشديد أن يتبادلوا خبراتهم مع المجلس، بهدف الإسهام في اتخاذ القرارات المدروسة جيدا.

إن هؤلاء القادة يقودون حاليا ما يزيد على ٠٠٠ ٩٠ جندي من أصل ٠٠٠ ١٠٥ فرد نظامي، ومن المرجح أن يرتفع هذا العدد في الفترة المقبلة. إنهم يعملون في بيئة كثيرا ما تكون صعبة جدا. ومالي مثال على ذلك، حيث عانينا الحد الأقصى من الإصابات في هذا العام. فالبعثات في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسودانَين، والجولان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) هي بعض من البعثات الصعبة الأخرى. ويعمل قادة القوات في دول آيلة إلى التفكك أو دول مفككة حيث، بصراحة، بالكاد يوجد أي سلام للحفاظ عليه.

وفيروس الإيبولا يشكّل أيضا بعدا آخر لهذا التعقيد. ضيفنا المعتاد هو قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهو يجلس خلفي. الفريق سيلاس نتيغوريروا آمر لأكثر من ٠٠٠ ٢٠ جندي في بيئة صعبة جدا في الصومال. وموضوع الحوار لهذا العام هو ”إنجازات الولاية وقدراتها في الميدان، والتوقعات والمبادرات المستقبلية“. وقد اخترنا في هذا الإطار مواضيع رئيسية للقيام بعرضها اليوم. موضوع حماية المدنيين سيعرضه قائد قوة مونوسكو، الفريق دوس سانتوس كروز؛ وموضوع التوقعات من الوحدات العسكرية في بيئة أمنية متغيرة سيعرضه قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة

الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، اللواء كازورا؛ وموضوع إنجاز الولايات التقليدية في ظل تغير البيئة السياسية والعسكرية، سيعرضه قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، الفريق أول سينغا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الفريق أحمد على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للفريق دوس سانتوس كروز.

الفريق دوس سانتوس كروز (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة المجلس هذا اليوم.

في أواخر عام ١٩٩٩، تضمنت الولاية المتعلقة بسيراليون على وجه التحديد موضوع حماية المدنيين من التهديدات المباشرة. والمهام الموكلة إلى بعثات حفظ السلام، بناء على الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، تنبثق عمليا من قرارات مجلس الأمن. ولكن حتى مع إدراج تفاصيل ومهام محددة، يوجد مجال للتأويل. علاوة على ذلك، إن تنفيذ ولاية ما لحماية المدنيين في بيئة معقدة تتطلب قدرة فائقة وتتغير بسرعة، يستلزم إجراء بعض التغييرات الضرورية في البنية والعقلية والسلوك العملي على أرض الواقع.

إن حماية المدنيين هي أهم عمل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنها أكثر بكثير من عمل تقتضيه ولاية ما: إنها التزام أخلاقي.

أهمية حماية المدنيين ليست هي السؤال. السؤال هو كيف يمكن حمايتهم بطريقة أكثر فعالية. إنني مقتنع تمام الاقتناع بأن أفضل سبيل لحماية المدنيين أن نكون استباقيين بدلا من أن نقوم برد الفعل. فعلى سبيل المثال، إن تحديد التهديدات التي تمثلها جماعات وميليشيات مسلحة واتخاذ إجراءات ضدها، وهي الضالعة الرئيسية في ارتكاب أعمال مباشرة من العنف مثل السلب، والاغتصاب، والقتل وجرائم أخرى، سيكون أكثر فعالية من الانتظار لكي تتكشف الأحداث.

وحماية المدنيين هو العمل المؤثر المطلوب على أرض الواقع. ينبغي للأمم المتحدة ألاّ تنتظر مجيء الجماعات المسلحة وقيامها بترويع المجتمعات المحلية؛ وينبغي ألاّ تمنحها حرية التنقل؛ وينبغي ألاّ يكون هناك المئات أو الآلاف من المدنيين المذعورين الذين يحتشدون حول قاعدة للأمم المتحدة أو في داخلها طلبا للأمان.

من الناحية النظرية، تظل القوات حريصة على مبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام، أي موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس ودفاعا عن الولاية. قد لا تدأب بعثات جديدة على تطبيق هذه المبادئ تجاه الجماعات الإجرامية المسلحة. إذ يمكن إعادة النظر في تطبيقها وتعديلها، بغية التصدي للتهديدات القائمة وأعمال العنف التي يواجهها المدنيون الأبرياء وأفراد حفظ السلام في مناطق الصراع.

إن الردع من خلال التواجد ليس فعالا بصورة دائمة. فلا يمكن إضعاف التهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون والقضاء عليها إلاّ عن طريق قوة فعالة وموقف استباقي. من ناحية أخرى، مجرد وجود قوات حفظ السلام لفترات طويلة دون اتخاذها أي إجراء بينما يتم ارتكاب أعمال عنف لهو أمر يؤدي إلى إضعاف سمعة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات، والمجتمع الدولي. وبغية تنفيذ ولاية ما، يجب أن تمتلك القوات على أرض الواقع العقلية والإرادة والقيادة والمبادرة المطلوبة لحماية المدنيين بطريقة قوية وفعالة.

وكإسهام في التحول المطلوب لتوفير حماية أفضل للمدنيين، أشير إلى النقاط التالية كي ينظر فيها المجلس.

إن هذه النقاط تشمل الشرط المتمثل في أن تتضمن الولاية الالتزامات نفسها لجميع المكونات على أرض الواقع؛ واستخدام نهج عملي حيال كيفية حماية المدنيين؛ وحتمية نظر القوات المسلحة في تلك المخاطر، وإمكان إدارتها والتخفيف منها عن طريق جنود مدربين، لديهم ما يحفزهم، ومجهّزين بشكل جيد ومناسب. واتخاذ موقف قوي هو في الواقع أكثر أمنا للجميع. وينبغي للبعثة أن تكون استباقية وسريعة الاستجابة. واتخاذ إجراءات لحماية المدنيين لا يقوّض مبادئ حفظ السلام، فهو يتوافق تماما مع القانون الدولي.

والافتراض بأن العمل العسكري قد يؤدي إلى أضرار جانبية ينبغي ألاّ يمنعنا من اتخاذ الإجراءات اللازمة. وعلى العكس من ذلك، هناك العديد من الأمثلة التي تثبت أن العمل ضد الجماعات المسلحة يجلب فوائد جمّة للسكان.

إن المكونات العسكرية بحاجة إلى التنسيق مع إدارة سياسية واقعية وواضحة وفعالة. والآمال والتوقعات تتزايد عندما يرى السكان بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام تنتشر على أرض الواقع، إلى جانب وجود وكالات للأمم المتحدة، والعديد من المنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي. وما يتوقعونه هو العمل على وقف أعمال العنف، وتلقّي المساعدات الكبيرة.

وهناك أمثلة على الفشل في حماية المدنيين بسبب إجراء واهن، أو مبادرة ضعيفة أو غير موجودة، ولكن هناك حالات قليلة جدا من المشاكل التي تسببها إجراءات فعالة. وبغية حماية المدنيين، ينبغي للقوة العسكرية أن تكون قوية وديناميةً، تدعمها إدارة تنفيذية، وتستكملها عناصر مدنية، مع القيام بأعمال تكون ظاهرة للسكان.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الفريق دوس سانتوس كروز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للواء كازورا.

اللواء كازورا (تكلم بالإنكليزية): أنه حقا لشرف وامتياز لي أن أخاطب المجلس.

إن البيئة الأمنية المتغيرة التي سأتكلم عنها خلال الدقائق العشر المقبلة، هي بيئة تتعرض للتهديد جراء النزاعات المسلحة، والأصولية الدينية، إضافة إلى ما تشهده من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. وهذه البيئة الأمنية أذكتها وساعدت على استمرارها التحديات الأمنية المعقدة القائمة التي لم تحسم بعد، مثل الفساد، والتوترات الداخلية، والتطرف العنيف والنزعة الأصولية، والاتجار غير المشروع والإرهاب. هذه هي البيئة الأمنية التي تعيش فيها مالي منذ فترة من الزمن.

في الواقع، تعرضت البيئة الأمنية في مالي للتهديد لفترة طويلة جراء سلسلة من الانقلابات، أسفرت عن أزمة سياسية ودستورية، إضافة إلى حالة بالغة الضعف بالفعل تتسم بخليط متقلب من المشاكل مثل الجفاف ونقص المواد الغذائية، والهجرة، وحركات التمرد المسلحة وانتشار الأسلحة الثقيلة.

وإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة مؤخرا في النشاط الإجرامي الذي تمارسه مجموعة متنوعة من الحركات المسلحة والجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، شرعت في الآونة الأخيرة في العمل على تغيير البيئة الأمنية نفسها بطريقة عنيفة وبث المزيد من الفوضى، لا سيما في الجزء الشمالي من البلد.

لكن عملية سيرفال الناجحة وبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وخاصة العمليات التشادية التي جرت العام الماضي، كسرت العمود الفقري لتلك المجموعات، وتمكنت من وقف أنشطتها الإجرامية، التي سعت إلى توسيع نطاقها إلى جميع أنحاء البلد. ومكن الاستقرار النسبي الذي أعقب العملية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في مالي من الاضطلاع بولايتها بنجاح. ونتيجة لذلك، أجريت الانتخابات السلمية وتم إعادة بسط سلطة الدولة تدريجيا إلى الشمال، وكان الناس ينتظرون التوقيع على اتفاق السلام النهائي وفقا لاتفاق واغادوغو.

وأدى عدم تنفيذ بعض أحكام الاتفاقات، ووقوع الأحداث المحزنة في ١٧ و ٢١ أيار/مايو في كيدال، إلى تغيير البيئة الأمنية في شمال مالي تماما. فالمنطقة كلها كانت ترزح تحت احتلال الحركات المسلحة والإرهابيين وما زالت كذلك. تمكنت الجماعات الإرهابية منذ أيار/مايو من إعادة تنظيم نفسها، وارتكبت المزيد من العمليات القاتلة ضد القوات الدولية، لا سيما ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تتواجد بشكل أكبر في تلك المنطقة وتتكبد ثمنا باهظا وقاتلا.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، لدى البعثة مخاوف جدية تتعلق بالتهديدات الإرهابية التي عادت إلى الظهور في هذه المنطقة. والمنطقة الشمالية التي لا تخضع للسيطرة في سبيلها لتصبح ملاذا للأنشطة الإرهابية التي تنسقها وتيسرها شبكات منظمة تتمتع بموارد مالية وعسكرية وبشرية، والتي ستتمكن مع مرور الوقت من القيام بعمليات أشد فتكاً ذات عواقب أمنية مروعة بالنسبة للمنطقة بأسرها وخارجها.

والواقع في الميدان اليوم هو أن البعثة، التي من المفترض أن تكون بعثة لحفظ السلام، تواجه شبكة إرهابية تجمع بين المثابرة والاستخبارات، والإكراه والوحشية لتصميم هجماتها وتوجيهها حيثما وأينما شاءت. والبعثة في حالة مكافحة للإرهاب من دون أن يكون لها ولاية لمكافحة الإرهاب أو تتلقى تدريبا كافيا، أو تمتلك المعدات، أو اللوجيستيات أو معلومات الاستخبارات لتتعامل مع هذه الحالة.

ومن الأسئلة التي من المرجح أن نسألها لأنفسنا هنا اليوم: لماذا تتواجد البعثة هناك إذا كان لا يمكنها التعامل مع الحالة؟ ما ينبغي لنا أن نفعله من أجل وقف عمليات القتل إذا كان للبعثة أن تمكث هناك، ومن ينبغي له أن يفعل ذلك؟ كم سنستغرق من الوقت للإجابة على تلك الأسئلة على نحو مرض؟

يمكن طرح العديد من الأسئلة ويمكن إيجاد أجوبة عديدة، لكن اليوم ليس الوقت المناسب للأسئلة؛ إنه وقت العمل، ويجب الآن اتخاذ القرار بالعمل، لأننا بينما نجتمع هنا اليوم قد نتلقى أنباء سيئة مرة أخرى – لا قدر الله!

إن البيئة الأمنية الجديدة التي تسعى البعثة إلى التعامل معها هي حالة أمنية لم تكن على استعداد لمواجهتها. إذا كان يجب عليها تغيير دورها من حفظ السلام إلى مكافحة الإرهاب، ينبغي التعجيل بالتخطيط لذلك والقيام به على النحو المناسب. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن التوقعات التالية من الوحدات العسكرية التابعة للبعثة، وهو ما يمكن أن تتوقعه أي وحدة تواجه تلك البيئة الأمنية.

فيما يتعلق باتخاذ إجراءات فورية، أود هنا أن أحيي عمليات سيرفال/برخان الناجحة، التي أدت إلى تحقيق استقرار تمتعت به مالي لمدة أشهر، وأن أقول بأن العمليات ضد الإرهابيين في شمال مالي تكتسي اليوم أهمية حاسمة أكثر من أي وقت مضى، بغية استعادة المبادرة والسماح بتعزيز قوات البعثة من حيث المعدات اللازمة، والتدريب، وجمع المعلومات الاستخباراتية والإمدادات لتتمكن من الوفاء بولايتها.

وإضافة إلى ذلك، لا بد من مواصلة الجهود الجديرة بالثناء التي تضطلع بها قيادة الأمم المتحدة لمنح قيادة القوة السلطة والمرونة لنشر قوات حيثما وأينما ترى ذلك ضروريا، بالوسائل اللازمة للقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تفهم الحركات المسلحة أنها ستخضع للمساءلة عما يحدث في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

وستشهد المرحلة الثانية تكثيف وتيرة إعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن في مالي، بهدف الاضطلاع بولايتها، المتمثلة في الدفاع عن الدولة، والوفاء بها.

وينبغي للمجتمع، على المدى الطويل، أن يواصل دعم مالي في جهودها الرامية إلى إعادة إعمار البلد من خلال مجموعة متنوعة من العمليات، مثل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وتحقيق العدالة والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واستخدمت حالة مالي كمثال واضح للبرهنة على أن التحديات المحددة التي تواجه الوحدات العسكرية اليوم داخل البيئات الأمنية الجديدة، تتطلب تنظيما جديدا وتخطيطا وتوجيها. وفيما يتعلق بالبعثة في مالي، يجب أن تتكيف مع التحديات الجديدة وتواصل المسيرة. وتعد مساهمتها في تحويل شمال مالي إلى منطقة مستقرة أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى. وبخلاف ذلك، سيغدو ذلك الجزء من العالم تدريجيا مكاناً خطيرا للعيش، وستصبح الأخطار التي تهدد الجنود والحلفاء والسكان أشد قسوة، وستؤثر سلبا على المنطقة بأسرها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر اللواء كازورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للفريق إقبال سينغ سينغا.

الفريق سينغا (تكلم بالإنكليزية): أنا الفريق إ. س. سينغا، رئيس البعثة وقائد قوات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذا الجمع اليوم بشأن إنجاز الولايات التقليدية في إطار البيئات السياسية – العسكرية المتغيرة.

وكما يعلم المجلس، فإن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هي بعثة تقليدية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وعملت بفعالية وفقا لولايتها طوال السنوات الأربعين الماضية. ويتمثل جوهر ولاية القوة في الفصل بين القوات العسكرية لإسرائيل وسوريا، عن طريق إقامة وحراسة منطقة عازلة أو فاصلة، يبلغ طولها ٧٥ كيلومترا ومساحتها ٢٣٥ كيلومترا مربعا. ونحن مطالبون بمراقبة أي انتهاكات في المنطقة الفاصلة ورصدها والإبلاغ عنها. وإضافة إلى ذلك، بمساعدة مراقبين من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، نحن مطالبون أيضا بفحص دوري لمستويات قوام القوات في المنطقة المحدودة السلاح الممتدة مسافة تصل إلى ٢٥ كيلومترا على الجانبين. بيد أننا، شهدنا منذ آذار/مارس ٢٠١٢ قتالا بين الجماعات المعارضة والجيش السوري في المنطقة الفاصلة، وهو ما يشكل انتهاكا واضحا للولاية. وفي ظل تلك الاضطرابات الداخلية، وإلى جانب التعامل مع الطرفين الموقعين على اتفاق فض الاشتباك، كان علينا مواجهة طرف ثالث ومعقد، هو: الجماعات المعارضة من مختلف الأطياف التي لم توقع على الاتفاق. وجعل ذلك مهمة حفظة السلام صعبة، وشاقة وخطيرة للغاية.

وتجري بانتظام عمليات تبادل لإطلاق نيران المدفعية والدبابات ومدافع الهاون والأسلحة الآلية والمضادة للطائرات، والأسلحة الصغيرة، فضلا عن الاشتباكات بين الجانبين. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تأثرت قوات حفظ السلام جراء عدد كبير من الحوادث، بما في ذلك عمليات الاختطاف، خطف السيارات، خطف الأسلحة، القيود المفروضة على التنقل، تعرض أفراد حفظ السلام للنيران المتبادلة، تخريب الممتلكات التابعة للأمم المتحدة، والتهديدات المباشرة من عناصر متطرفة لقوات حفظ السلام.

لقد تغيَّر المشهد بشكل جذري في هذه السنة، مع مجيء الجماعات المتطرفة بأعداد كبيرة وسيطرتها على العناصر المعتدلة. وقد شنَّت جماعات المعارضة بصورة منهجية هجوما

جنوبيا من الحدود الأردنية، واستولت على منطقة فاصلة تصل إلى المسلك الرئيسي ٧، ودفعت القوات المسلحة العربية السورية أبعد نحو الشرق في منطقة الحدِّ من الأسلحة. وقد شهدنا تصاعداً متزايداً للعنف إلى مستويات أعلى، استهدف في خضمِّه المتطرفون حفظة السلام استهدافاً مباشرا.

وأثناء الأزمة، حين اعتقل أفراد مسلحون من المعارضة ٤٥ فرداً من حفظة السلام الفيجيين، وهي محنة استمرَّت ١٥ يوما، كان المتطرفون قد كشفوا عن نيَّتهم بوضوح، وحاصروا ٧٢ فرداً آخرين من حفظة السلام الفلبينيين. وقد واجه حفظة السلام الفلبينيون والفيجيون هذه الحالة بجرأة، وأظهروا شجاعة فريدة ومناعة وصبراً. ولكن أثناء إطلاق سراح حفظة السلام، أكدت الجماعة المتطرفة أنها إذا أتيحت لها فرصة أخرى، فإنها ستعتقل حفظة سلام إضافيين، وتستولي على مركبات وأسلحة للأمم المتحدة وتسطو على ممتلكاتها. وذكرت أيضا بوضوح أنَّ الأمم المتحدة غير مطلوبة في المنطقة. وعلى الرغم من كل هذه التحديات، يعود الفضل إلى الإدارة العليا وحفظة السلام من جميع البلدان المساهمة بقوات، في إطلاق سراح جميع حفظة السلام سالمين بدون أي أذى، في جميع حوادث الاعتقال الكبرى منذ السنة الماضية.

لم يكن العمل في تلك البيئة مهمة سهلة، لكننا بصفتنا بعثة تطورنا وعدَّلنا عملياتنا لمواكبة التحديات التي فرضتها بيئة النزاع الداخلي والاشتباكات التي تزايدت مؤخراً في كثافتها وحدَّتها. والأسلحة التي استخدمها كلا الجانبين، وحجم المنطقة وعدد المقاتلين تزايدت أضعافاً مضاعفة، شاملة المنطقة الفاصلة بأكملها وما يصل حتى ١٠ إلى ١٥ كيلومتراً من منطقة الحدّ من الأسلحة في الجانب ”برافو“.

وفي إطار الولاية القائمة، عزَّزنا قدراتنا وشحذناها. وجرى التوسُّع في مرونة الولاية التقليدية إلى حدّهاَ الأقصى، دون أن تنهار، وعندما أصبح التهديد غير مقبول ومباشراً، قررنا أن ننقل مؤقتا معظم أصولنا على الجانب ”ألفا“، تاركين ستة مواقع عادية ورئيسية محفوظة في المنطقة الفاصلة، وخمسة مواقع رئيسية على الجانب ”ألفا“، ضامنين أننا الآن نركِّز أكثر على خط وقف إطلاق النار أو خط ”ألفا“.

وعملية تعديل الولاية وتنفيذها بشكل مختلف في هذه الأوقات العصيبة لم تتمّ على نحو متدرج، بل جرت معالجة جميع المخاوف بصورة متزامنة، لتحقيق اتِّساق كبير في المضيّ قدُماً ومواصلة الاحتفاظ بأهمية دورنا. وكان علينا إعادة تشكيل قدراتنا التنفيذية، ومنهجية تنفيذ العمليات ميدانيا، وإجراء تعديل نهائي لدعم البعثة بتصميم الحلقات اللوجستية والإمدادية وإعادة صياغتها، وضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم في الوقت نفسه لإتمام ولايتنا. لقد تكيَّفنا مع الحالة بسرعة كبيرة، ونواصل تطورنا في وجه تهديدات شديدة التغيُّر. وفي مطلع عام ٢٠١٣، قمنا بتحسين مِدونة تنقُّل مركباتنا، وأوقفنا حركة المركبات المنفردة؛ وحصلنا على سيارات مصفَّحة لجميع التحركات ورصدنا وراقبنا كل حركة بعناية. وبوضع تدابير وقائية مختلفة موضع التنفيذ، استطعنا تقليص الحوادث إلى حدٍّ أدنى، حتى تولَّى المتطرفون السيطرة، ومع أنَّ المعتدلين يعارضون استهداف الأمم المتحدة مباشرة، فإنَّ نفوذهم كان ضئيلاً جدا.

وفي السنة الماضية رأينا أربعة بلدان مساهمة بقوات تنسحب من البعثة، تاركة إياها مستنزَفة بشكل خطير. إذ لم يبقَ فيها سوى الفلبين والهند، حيث تولَّى جنودهما مسؤوليات إضافية كبيرة خلال تلك الفترة. وبمساعدة مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، الحاضرة في البعثة اليوم، استطعنا تحويل البعثة وتمكينها بِـ ٢٠٠ جندي إضافي، وسرية آلية وقدرة على مكافحة الأجهزة التفجيرية الارتجالية، واستطعنا أيضاً البدء باستخدام بعض الأسلحة الثقيلة.

إنَّ قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ضاعفت قدرات اتصالها، وأعطي لنا أيضاً قدرات لتحليل المعلومات ومستشار خاص. واستطاع دعم البعثة إعادة تنظيم ذاته مع تجدد التفكير من حيث العمليات، وكان قادراً على جعْل المواقع العادية والرئيسية أكثر صلابة. وجرى صقل التدريبات، واستطعنا ضمان سلامة حفظة السلام. لقد كنَّا استباقيين، ورددنا بإطلاق النار في بعض المناسبات دفاعاً عن النفس، حين أطلِقت النار علينا، لاستعادة الوضع وفكِّ الارتباط مع المنطقة بشكل أساسي.

لقد قلَّصنا وجودنا، لكننا واصلنا رصد الحالة بجمع المعلومات دائما عبْر وسائل مختلفة، تشمل إدخال معدَّات مراقبة وأجهزة تصوير حراري بعيدة المدى ليلاً ونهاراً. وظهرت البلدان المساهمة بقوات لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وبدأت نشر مراقبين أكثر خبرة، يمكنهم التعامل مع الوضع المتدهور سريعاً. وبناءً على طلبي، انتقلوا من المراقبة النهارية إلى المراقبة على مدار الساعة في المواقع الرئيسية. وبعض مراكز المراقبة المأهولة بمراقبين غير مسلحين من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، زوِّدت من وقت لآخر بحماية قوات أمامية من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وما فتئنا نوفِّر الحماية لمركزَي مراقبة على الجانب ”ألفا“.

ومع وضع تدابير تخفيفية موضع التنفيذ، ومشاركة بلدان جديدة مساهمة بقوات، وقدرة أكبر على مجابهة المخاطر، ما انفكَّت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تحافظ بمهارة على ولايتها بطريقة معدَّلة، وقد ضمنت إبقاء خصمَين تقليديين بمنأى عن حرب تقليدية. ويجب أن أقول هنا إنه على الرغم من الملامح المتغيرة للبيئة وتعقيدها، فإنَّ كلا الطرفين، إسرائيل وسوريا، كانا ثابتَين وملتزمَين حيال عزمنا على مواصلة ولايتنا ومهماتنا.

وحين بدأت الحالة تزداد تدهوراً، بعد ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، وأخذت العناصر المتطرفة تستهدفنا مباشرة، أرسينا مصفوفة لدعم القرارات، وجَّهتنا خلال عملية الانتقال. ويعود ذلك إلى الإجراءات الشجاعة للوحدات الفيجية والأيرلندية والهندية، بإرسال العناصر الأكثر ليونة في وقت مبكر، ثمّ تحركت قوات هذه الوحدات الثلاث في النهاية من معسكر نبع الفوَّار في تشكيلات تكتيكية ملائمة بدون أيّ حادث مشؤوم. وقد أبدى حفظة السلام الشجعان هؤلاء وأفراد مختارون من الموظفين الدوليين شجاعة وثباتاً عظيمين. وطوال عملية الانتقال المؤقت بأكملها، قدَّمت إسرائيل وسوريا كلتاهما دعماً صادقاً لضمان عبور جميع حفظة السلام الـ ٨٠٠ سالمين إلى الجانب ”ألفا“.

وعلى الرغم من التهديد الشديد، ما برحت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تحتفظ بأحد عشر موقعاً ومركز مراقبة في منطقة المسؤولية. ووحدة غوركها الباسلة من نيبال تواصل الاحتفاظ بمرتفعات حرمون الاستراتيجية، وهي مهيَّأة عقلياً وجسدياً بشكل كامل لمواجهة الشتاء القارس. وقد قُسِّمت عناصر القيادة إلى مجموعتين: مجموعة عناصر صغرى مقرها دمشق، والمجموعة الرئيسية في معسكر عين زيوان.

إنَّ الجهود جارية لجعْل مقرٍّ إحدى الكتائب على الجانب ”برافو“. وقد فهمَت الآن جماعات المعارضة مغزى وجودنا في المنطقة الفاصلة، مع ارتفاع مستويات الاشتباك، وقيام قوات الدفاع السورية باستهدافها بقوة جوية. وحتى وقت الانتقال، أظهرت القوة الجوية السورية قدراً كبيراً من ضبط النفس في استهداف جماعات المعارضة في المنطقة الفاصلة.

وأطراف اتفاق فض الاشتباك عام ١٩٧٤ تقدِّر تقديراً كاملاً أهمية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أثناء الأزمات السورية، وقد أشاد مُحاوريَّ على كلا الجانبين

بمرونتنا وشفافيتنا، والأهم بحيادنا طوال فترة الصراع الداخلي الجاري في سوريا في السنوات الثلاث الماضية.

و لم يكن ليتسنى إحداث ذلك التحول بدون الدعم القوي الذي تلقته قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من مجلس الأمن والأمانة العامة ومقر الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وسأكون مقصرا إن لم أذكر المساعدة التي ظلت تقدمها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ضمن جهات أخرى، في عمليات التناوب واللوجستيات، التي تنفذ عبر بيروت بسبب الحالة الأمنية السائدة. ولا يزال بناء التعاون قائما بين قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، التي يدعم مراقبوها البعثة من خلال فريق المراقبين في الجولان.

إنني ممتن للغاية لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزامي الشخصي والتزام كبار اعضاء فريق قيادتي وجميع حفظة السلام في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والقوات العسكرية والمدنيين بمواصلة بذل كل الجهود الممكنة لضمان تنفيذ الولاية التي أوكلها مجلس الأمن إلى القوة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الفريق سينغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر قادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية – وهم الفريق بوسكو كازورا، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والفريق كارلوس البيرتو دوس سانتوس كروز قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والفريق إقبال سينغا قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. كما أود أن أشكر الفريق مسعود أحمد، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام، على ملاحظاته.

وخلال الأعوام الخمسة الماضية، نظم مجلس الأمن هذا الاجتماع السنوي مع قادة القوات، ونحن نرى انه مفيد للغاية، بالنظر لبيئة حفظ السلام التي تشكل تحديا ويعمل فيها عدد من بعثاتنا في الوقت الحالي. وتتيح الاجتماعات لنا فرصة للحصول على فهم أفضل للمنظور من الميدان، لا سيما بشأن المسائل المتعلقة بالعمليات. وبصفتنا أعضاء المجلس، نتحمل مسؤولية جسيمة عن ضمان أن تحدد الولايات التي نأذن بها مهام واضحة للبعثات ولقيادتها، بما في ذلك فيما يتعلق بتوقيت البعثات وتصميمها. وكما قال فخامة بول كاغامي رئيس رواندا قبل أسبوعين في القمة الرفيعة المستوى التي عقدتها الولايات المتحدة بشأن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة (انظر S/PV.7272)، فان رواندا تؤمن بانه ”لا شيء أهم من إنقاذ أرواح الأبرياء حينما تكون معرضة للخطر“. وفي المقام الأول يتحمل أي بلد مضيف المسؤولية عن حماية سكانه المدنيين بالذات، ولكن، للأسف، ذلك لا يحصل دائما. وتلك هي الحالات التي يتعين أن تتدخل فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بناء على الطلب، من أجل إحداث فرق على أرض الواقع. وذلك أيضا جزء من مسؤوليتنا عن الحماية.

وفيما تنشأ تهديدات جديدة وتتغير مهام حفظ السلام، ينبغي تدريب حفظة السلام وإعدادهم وتجهيزهم لاستخدام القوة لحماية حياتهم بالذات وحياة المدنيين الأبرياء. والوحدات التي لا تفي بتلك المتطلبات ينبغي ألا تنشر في بعثات حفظ السلام، إذ انها قد تعرض للخطر حياة المدنيين وحياتها ذاتها. وعلى أقل تقدير، يجب أن نسير دوريات استباقية بعيد المدى، ويجب تجهيز البعثات للقيام بهذه الدوريات مباشرة في اللحظة الأولى لنشرها في الميدان. وحينما يتعرض المدنيون لاعتداءات

وحشية على بعد بضعة كيلومترات أو أميال من معسكر للأمم المتحدة، فان عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تفقد عن حق مصداقيتها في الميدان، مما يؤدي إلى تقويض أعمالنا في جميع أرجاء العالم.

وذلك ينطبق على ما قاله الفريق بوسكو كازورا في إحاطته الإعلامية عن التوقعات من وحداتنا العسكرية في البيئات الأمنية التي تشكل تحديا. وفي مالي، تتصدى قواتنا لحفظ السلام لتهديدات غير متناظرة وتتجاوز بشكل كامل المهام والمتطلبات التقليدية. وقتل عدد متزايد من حفظة السلام في ذلك البلد في الأسابيع الأخيرة، ومن ضمنهم وحدة تشادية جادت بأغلى ما تملك من ثمن. وفي الواقع، في يوم الثلاثاء قتل أحد حفظة السلام السنغاليين، بعد موت تسعة من القوات من النيجر قتلوا يوم الجمعة في كمين في غاو، في واحد من أكثر الهجمات فتكا على حفظة السلام في مالي حتى الآن. وأود مرة أخرى أن أعرب عن تعازينا لأسر حفظة السلام ولحكومات بلدانهم. وقدمت تلك الأرواح الشجاعة تضحية نبيلة، وهي تذكرة باننا غير مجهزين أو مستعدين بشكل كاف لمجابهة تحديات الإرهاب السريع التغير ووجود الجماعات الجهادية في مالي. ولدي بضعة تساؤلات عن هذا الأمر أوجهها إلى الفريق مسعود والفريق كازورا.

وينطوي حفظ السلام على مواجهة المخاطر وفقدان الأرواح البشرية، ولكن ليس إلى الدرجة التي شهدناها في مالي. كما نعلم ونسلم بان هناك إخفاقات خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة في مالي وتحويلها، ولكن مرة أخرى، لا يمكن أن يظل ذلك مبررا بعد ١٦ شهر تقريبا. ما هو العمل الذي يمكن أن نقوم به، على نحو ملموس، لمواجهة هذه الحالة المنذرة بالخطر؟ وفيما يتصل بذلك، نحن جميعا نعلم أن بعثة الأمم المتحدة في مالي هي بعثة لحفظ السلام. وهي غير مكلفة بتنفيذ عمليات هجومية، بالرغم من أن ذلك، لأكون واضحا للغاية، ينبغي ألا يمنع ذلك البعثة من حماية نفسها والدفاع عن ولايتها. وفي العام الماضي، وافق مجلس الأمن على أن تقدم القوات الفرنسية لعملية سيرفال، التي استبدلت الآن بعملية برخان، الدعم لحفظة السلام متى ما كانت العمليات تتجاوز ولايتهم وقدراتهم، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن أشير إلى ما قاله زميلنا من مالي بالأمس في العشاء غير الرسمي، وهو انه من المؤسف، حتى الآن، أن الجماعات المسلحة تواصل تحقيق مكاسب وتحتل مواقع إقليمية جديدة وتشكل إدارات موازية، في مخالفة لنص وروح القرارين ٢١٠٠ (٢٠١٣) و ٢١٦٤ (٢٠١٤) ونص وروح الاتفاقات السياسية واتفاقات وقف إطلاق النار ذات الصلة في مالي.

وكان رد المجلس على تلك الانتهاكات الصارخة لسيادة جمهورية مالي العلمانية وسلامة أراضيها ضعيفا وغير فعال. ومع أن أعين العالم وجهوده اتجهت نحو القتال الضروري ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ينبغي ألا نتغاضى عن التهديد المتزايد للإرهاب في القارة الأفريقية وعن خطر ارتباط الجماعات المتطرفة والإرهابية داخل مالي بالتنظيمات المماثلة مثل بوكو حرام والشباب، ومن ثم إصابة كامل المنطقة بالشلل. وأود أن أسأل الفريق مسعود عما إذا كانت الحالة التي وصفتها من فوري في مالي آخذة في الخروج عن نطاق سيطرة عملية سيرفال، بالنظر للولاية التي أذن بها مجلس الأمن. كما أود أن أعرف ما ينبغي، في نظر الفريق مسعود، تصويبه أو تحسينه قبل أن تخرج الحالة عن نطاق السيطرة. وفي ذلك السياق، توجد أصول إضافية، مثل وحدات دمج المعلومات من جميع المصادر والطائرات من دون طيار، التي نشرت للمساعدة في جمع المعلومات الاستخبارية. ونود أن نسمع من قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في مالي عن مدى استخدام تلك الأصول، وعما إذا كانت مفيدة.

كما قالت رواندا من قبل، وفي حين لا ينبغي التقليل من البعد السياسي لهذا الصراع، يعد إصدار ولاية أقوى لبعثة معاد تشكيلها أمرا ضروريا لضمان سلامة وأمن حفظة سلامنا ومن أجل الفعالية التشغيلية. إن المجلس بحاجة لإجراء مناقشة جادة حول ما يستتبع إعادة التشكيل تلك، وكيف ستكون. إننا بحاجة إلى تغيير الطريقة التي نعمل بها، لأننا لم نعد نعمل في نفس السياقات. ولا يمكننا تجنب ذلك النقاش. ونعتقد أنه لا ينبغي لأي عضو في المجلس السعي إلى تحقيق مصلحة وطنية على حساب أمن وسلامة السكان المتضررين.

وقبل أن أختتم كلمتي، أتساءل عما إذا كان بوسع الفريق أول دوس سانتوس كروز أن يقول شيئا عن التقارير الأخيرة التي تفيد بأن أكثر من ١٠٠ مقاتل مسرح وأسرهم، بمن في ذلك النساء والأطفال، لقوا حتفهم جراء الجوع والمرض في معسكر للجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هل يعتقد أن ذلك قد يؤثر على عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن؟ كيف يمكننا منع مثل هذه المعاملة غير الإنسانية لأولئك الذين يستسلمون؟

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نشكر الرئاسة على عقد هذه الإحاطة الإعلامية. كما نشكر الفريق مقصود أحمد، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام، وقادة قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. إن هذه الممارسة السنوية يجب أن تستمر.

في بداية كلمتي، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي تجاه عمليات حفظ السلام، التي تعد أداة رئيسية للأمم المتحدة في إطار ركيزتها المتعلقة بالسلام والأمن. لقد دعمت شيلي منذ عام ١٩٤٨، تلك الجهود. اليوم، وكما قال وزير خارجية بلدي في مؤتمر القمة، الذي عقد في المقر في شهر أيلول/سبتمبر، فإننا قد قدمنا موارد تدريبية ومادية جديدة، بالإضافة إلى القائم منها، ليتم نشرها في حالات كتلك في أفريقيا.

إن الأوضاع والتحديات الجديدة التي تواجه القوات في الميدان، تقودنا إلى الاعتراف بالحاجة إلى تحليل ومناقشة عمليات حفظ السلام، من بدايتها إلى تنفيذها وحتى انتهائها. وينبغي للدول الأعضاء عموما، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة المشاركة في هذه العملية. وفي هذا الصدد، نؤكد على دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية التي تتناول هذه الأمور. وإننا نرحب بإعلان الأمين العام تعيين فريق رفيع المستوى لاستعراض وتقديم تقرير عن هذه المسائل.

إن وفد بلدي يؤيد اتباع نهج متعدد الأبعاد لتسوية النزاعات تشمل حماية المدنيين واستعادة سيادة القانون والمساءلة والمصالحة والإدماج الاجتماعي. ونؤكد أيضا أهمية تعزيز المنظور الجنساني، وادماج المرأة على نحو كامل، وفقا لأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى القائمة. وفي إطار المجريات الحالية للصراع، فإننا نعتبر أن استخدام التكنولوجيات الجديدة والتعاون بين البعثات آليات مفيدة وضرورية، يتعين في جميع الحالات، أن تتم بموافقة الطرفين وتتوافق مع القانون الدولي.

إننا نؤكد على الالتزام بحماية المدنيين الذي تعهدت به بعض البعثات. وفي حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص، فإننا نقدر الاستخدام الأمثل، بالتعاون مع السلطات الكونغولية، لآليات الإنذار المبكر على جميع المستويات، ومبادرات الوقاية على أساس لجان الحماية المجتمعية، وتقديم الدعم لوضع هذه الخطط على أساس العمليات المؤقتة والجارية. نحن نعتقد أنه يمكن استخدام شبكات الإنذار المبكر المجتمعية في عمليات

حفظ السلام الأخرى. ونسلط الضوء أيضا على إسهام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تدريب الشرطة الكونغولية، الذي شمل إدارة العنف الجنسي والجنساني، وكذلك إنشاء جزر الاستقرار في المناطق ذات الأولوية لحماية السكان المدنيين.

وفي حالة مالي، تشير الهجمات المتكررة بشكل متزايد على البعثة وقواتها، كما أكد ذلك اليوم اللواء بوسكو كسورا، إلى تغير في الأوضاع الأمنية، ولا سيما في شمال البلد. ويجعل ذلك من الضروري النظر في إعادة صياغة الولاية. ونعتقد أنه من المناسب بالنسبة للمجلس مناقشة الخيارات الممكنة.

وبالنسبة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فإننا نؤكد أنها شكلت لأربعة عقود، أداة اتصال وتواصل فعالة لمنع تصعيد أعمال العنف بين إسرائيل وسوريا. إلا أن اندلاع الصراع في سوريا، وظهور أطراف فاعلة من غير الدول غير الواقع الميداني، وأثر على أمن أفراد القوات، حتى أنه اضطر أصحاب الخوذ الزرق إلى الانسحاب مؤقتا إلى الجانب ألفا. ومن أجل التعامل مع هذه الحالة الجديدة، فإننا نعتقد بأن على القوة مواصلة الاتصال الوثيق مع السلطات في كلا البلدين. ويجب علينا دعم تعزيز قدراتها الدفاعية، مع الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. وعلينا إضافة المزيد من الجنود الذين يتحدثون اللغة العربية، وذلك لتعزيز العلاقات مع المجتمعات المحلية في المنطقة الفاصلة وعلى الجانب برافو.

إن وفد بلدي يعتبر عمليات حفظ السلام مفهوما واسعا، حيث تلتقي مهام حفظ السلام وبناء السلام، مع الاعتراف بالصلة بين الأمن والتنمية. ولذلك، من المهم أن تأتي الولايات، فضلا عن كونها واضحة وتتوافر لها الموارد والظروف اللازمة لتنفيذها، نتيجة لمناقشة ملائمة في مجلس الأمن، حيث يجري الإصغاء على النحو الواجب للجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني أتكلم للمرة الأولى خلال هذا الشهر في جلسة علنية للمجلس، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل. وأود أن أشكر الفريق مقصود أحمد، واللواء كازورا والفريق سينغا على إحاطاتهم الإعلامية. ونرحب أيضا بجميع قادة القوات الموجودين هنا معنا اليوم. وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بعملهم المتفاني، وللإشادة بوجه خاص بجميع أصحاب الخوذ الزرق في العالم، الذين يعملون تحت قيادتهم.

إن قوات حفظ السلام تواجه اليوم تهديدات مختلفة ومتزايدة، فيما يخص تنفيذ ولاياتها. وقد تم الإبلاغ عن العديد من حالات الهجمات المتعمدة ضد قوات حفظ السلام واحتجاز أفراد منها. إن السلامة اعتمادا على الحياد لم تعد أمرا مسلما به. ونجد أحد التفسيرات لتلك البيئة المتغيرة في الزيادة التي حصلت مؤخرا في الأطراف صعبة المراس من غير الدول. وإذ تنحو إلى التطرف، مع التمتع في كثير من الأحيان بالإفلات من العقاب، تميل عدوانيتها لأن تصبح عشوائية بدرجة أكبر.

يجب مواجهة هذه التحديات، من خلال تعزيز قدرات عمليات حفظ السلام. وينبغي دائما ضمان إسناد ولايات قوية وكفالة سلامة الجنود.

إن تنفيذ الولايات في بيئات مناوئة يعرض حفظة السلام للمخاطر. وما يجب علينا أن نفعله في مواجهة تلك التحديات هو توفير التدريب المناسب والمعدات الضرورية. والتكنولوجيات المتقدمة قد تساعد أيضا على تقليل المخاطر المحتملة بالنسبة لحفظة السلام والمدنيين على السواء. وينبغي إيلاء الأولوية لتحقيق أقصى درجات الاستعداد العملياتي، وفقا للولايات. ووحدات حفظ السلام ذات الولايات القوية تحتاج إلى مستوى كاف من الدعم الإقليمي بالإضافة إلى

التعاون الكامل من جانب البلد المضيف. أما بعد، أود أن أبدي بعض الملاحظات حول الإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم بشأن عمليات حفظ السلام في الميدان.

أولاً، إن حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبين كيف يمكن لحفظة السلام حماية المدنيين والتخفيف من المخاطر التي يتعرضون لها بشكل فعال. وبالإضافة إلى لواء التدخل، الذي أثبت قيمته ميدانياً بالفعل، فإن الخطوات الأخيرة التي اتخذتها تلك البعثة، كالدوريات النشطة، وإيلاء اهتمام خاص لمخيمات اللاجئين والإجراءات السريعة، تقدم أمثلة جيدة لنهج أسرع حركة وأكثر تنوعاً لحماية المدنيين.

ثانياً، بانسحاب قوات مالي من معظم أراضي شمال مالي والإنهاء التدريجي للعملية الفرنسية، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي القوات الوحيدة الموجودة على الأرض عملياً الآن، ستتعرض سلامتها لتهديد متزايد بالهجمات الإرهابية. وأغتنم هذه الفرصة لكي نكرر إدانتنا القوية للهجمات الأخيرة المحددة الهدف ضد قافلة تابعة للبعثة المتكاملة ومخيمها. ووسط تزايد المخاطر الأمنية، فإن هذه البعثة مطالبة بتوسيع انتشارها في المنطقة الشمالية، بعيداً عن المراكز السكانية الرئيسية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤). والبعثة التي يقل قوامها كثيراً عن السقف المعتمد لعدد موظفيها، وفي غياب عناصر التمكين العسكري الكافية، تواجه خطر الانتشار بأعداد هزيلة للغاية. ونود أن نعرف من الجنرال كازورا ما هو نوع الدعم الذي تحتاج إليه البعثة أكثر من غيره للوفاء بولايتها.

ثالثاً، خلال الأشهر القليلة الماضية، حد الوضع المتقلب على الجانب السوري من مرتفعات الجولان كثيراً من عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة ”برافو“. وبقدر ما كان ذلك الوضع الشاذ نتيجة للأزمة في سوريا، سيستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن يعود الاستقرار. ومجلس الأمن ينتظر توصيات الأمانة العامة للسماح للقوة بمواصلة تنفيذ ولايتها في ظل الظروف السياسية والعسكرية المتغيرة في مرتفعات الجولان. وفي هذا الصدد، نود أن نسمع رأي الجنرال سينغا بشأن الكيفية التي ينبغي بها تعزيز قوة مراقبة فض الاشتباك لمواجهة التهديدات المتزايدة، والنهج الذي يتخذه في التعامل مع مجموعات المعارضة المسلحة لمنع تكرار عرقلة مهام القوة بهذا الشكل الخطير.

وأخيراً، نود التأكيد على أن دور أي بعثة لحفظ السلام هو مساعدة الحكومة والشعب على تولي زمام القيادة لمستقبل بلدهما. ويمكن لحفظة السلام القيام بعملهم بكفاءة وسرعة أكبر عندما يحرز أصحاب المصلحة الوطنيين تقدماً في العملية السياسية. وعليه، فإننا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن والدول الأعضاء معاً تشجيع أصحاب المصلحة الوطنيين على تسريع الانتقال السياسي بطريقة شاملة للجميع. وهذه الجهود بلا شك ستساعد قادة القوة وحفظة السلام في القيام بعملهم.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بهذه الفرصة لتبادل آراء مفيد وصريح مع قادة القوة، ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة. أريد أيضا أن أشكر الجنرالات الثلاثة على الإحاطات الإعلامية الواضحة والزاخرة بالمعلومات التي قدموها صباح اليوم. وهذا حوار مهم لأنه يساعدنا على فهم القيود التي يواجهها قادة القوة، وبالتالي يفيدنا في عملية صنع القرارات بشأن ولاية كل بعثة. وينبغي ألا تبقى هذه الجلسة حدث وحيد من نوعه، ويسعدني تزايد الفرص أمام مجلس الأمن للاستماع إلى قادة القوات بشكل فردي عند مناقشة المجلس بشأن بعثات منفردة.

حماية المدنيين في صميم العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الآن. ولكن للأسف، يشير التقرير الأخير لمكتب

خدمات الرقابة الداخلية إلى ”وجود نمط متأصل يتمثل في عدم تدخل بعثات حفظ السلام بالقوة عند تعرض المدنيين للهجوم.“ (A/68/787، موجز) وهذا أمر غير مقبول لأنه، كما أوضح الجنرال دوس سانتوس كروز، ما من خيار يخلو من المخاطر. ويمكن حماية المدنيين بشكل أفضل من خلال الوقاية والتنقل والتدخل النشط، وليس بمجرد التواجد.

وإذا لم تضطلع البعثات بمسؤوليتها عن حماية المدنيين، فإنها تقوض بذلك المهام الأخرى التي ربما كُلفت البعثة بالقيام بها، ناهيك عن الخسائر في الأرواح والمعاناة الناتجة عن ذلك. فإذا كانت المسألة أدوات أو سلطة، يتعين على المجلس أن يتأكد من أن حفظة السلام لديهم القدرة على تنفيذ الولاية بالكامل. ولكن إذا كانت المسألة، كما يبدو الأمر في بعض الأحيان، مسألة تفسير الولاية، إذن لا بد من تسوية الأمر بصورة عاجلة بين الأمانة العامة وقائد القوة وقادة الوحدات الوطنية.

ماذا يعني الحوار مع مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك كبار القادة في إدارة عمليات حفظ السلام والمستشارين العسكريين بشأن حماية المدنيين؟ ومدى تواتر مناقشة استراتيجية حماية المدنيين ومتطلباتها؟ كما أشار زميلي الرواندي، فإن كثيراً من عمليات حفظ السلام تنفذ الآن في بيئة مختلفة جداً وأكثر عدائية. ومن منظور حكومة بلادي – وفي ذهني الفظائع التي يمكن منعها مثل المذبحة في كيفو الجنوبية في حزيران/يونيه – الآن هو الوقت المناسب لأن يكون هناك توجيه رسمي موحد ومتفق عليه من إدارة عمليات حفظ السلام بشأن اختصاص حماية المدنيين. والجنرال دوس سانتوس كروز قدم بعض التوصيات الهامة، التي ينبغي للمجلس أن ينظر فيها بعناية. وإنني أتساءل إن كان له أن يوضح لنا قليلاً كيف يتأكد كقائد للقوة من أن الجميع في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يفهمون حماية المدنيين ودورهم المتوقع في ذلك.

إن اختطاف ٤٥ من حفظة السلام من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في آب/أغسطس، الأمر الذي يعكس الطابع المتغير للوضع الأمني في منطقة عمليات القوة، كما أوضح الجنرال سينغا، كان مزعجاً للغاية. وكان إطلاق سراحهم نهاية سعيدة لذلك الحادث، ولكنه يبرز بشكل حاد المخاطر التي تواجهها جميع قوات حفظ السلام الآن. وما هو أكثر مأساوية من ذلك، أننا شهدنا في مالي مقتل ٣١ من حفظة السلام في هجمات إرهابية وهجمات مختلفة أخرى في الأشهر الأخيرة. هذه الحوادث تبرز حقيقة أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام باتت في تماس متزايد مع الجهات الفاعلة من غير الدول، ويستخدم بعضها أساليب إرهابية في العمليات. وقد أبدى الجنرال كازورا بعض النقاط الهامة بشأن عدم التوافق بين مهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقدرتها على أدائها. وبعد مناقشة يوم أمس (انظر S/PV.7274)، سيبقي مجلس الأمن تلك الثغرات قيد نظره ويحتاج إلى اتخاذ بعض القرارات الصعبة بشأن الاتجاه المستقبلي للبعثة المتكاملة.

وبشكل أعم، من الواضح أن دعم مقر الأمم المتحدة للبعثات لكي تتواءم مع البيئات المتغيرة بات ضرورياً. فإذا كانت البعثات غير قادرة على حماية نفسها، فإنها لن تكون قادرة على حماية الآخرين. سمعنا أنه لكي تضطلع البعثات بولاياتها لحماية المدنيين فإنها تحتاج حماية أكبر في التنقل، واستخبارت أفضل، وزيادة القدرة على الإخلاء الطبي. وأنا مهتم بسماع آراء قادة القوة بهذا الشأن. هل هي بالدرجة الأولى مسألة تدريب أفضل واحتياج إلى تكنولوجيا أفضل، وتقنيات لجمع المعلومات وتحليلها، أم أن المطلوب هو تغيير جوهري أكبر في كيفية تصور تلك البعثات؟ وأنا مهتم أيضاً

بأن أسمع من قادة القوة كيف تفهم العناصر العسكرية دورها من ناحية التعامل مع الجهات الفاعلة من غير الدول. هل لديهم التوجيهات التي يحتاجونها من نيويورك للاشتباك مع الجهات الفاعلة من غير الدول التي يواجهونها في الميدان، خاصة في المناطق التي لم تعد للدولة سيطرة عليها.

ختاماً، إننا ندرك الدور النبيل والحاسم الأهمية الذي يؤديه حفظة السلام، والمخاطر التي يتعرضون لها.

ونحن ندرك ضرورة أن تكون للبعثات ولايات معقولة ومناسبة، وأن تتوفر لها جميع الأدوات والسلطات اللازمة للوفاء بالتزاماتها. وإن فعلنا ذلك، فإنه يمكننا أن نتوقع بصورة مشروعة أن يبذل حفظة السلام قصارى جهدهم للوفاء بتلك الولايات.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر قادة القوة على الإحاطات الإعلامية التي قدموها إلى مجلس الأمن اليوم، وعلى خدمتهم في ثلاث من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأكثر تحديا في العالم. ونود أيضا أن نثني على الجهود التي يبذلها قادة القوة الذين لم يتكلموا في القاعة اليوم، وعلى قواتهم البالغ عددها ٠٠٠ ١٣٠ من الجنود وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادتهم الجماعية. ويعرض قادة القوة هؤلاء والأفراد العاملون تحت قيادتهم حياتهم للخطر من أجل حماية السكان في بلدان هم ليسوا من مواطنيها، فضلا عن ضمان أمننا الجماعي في عالم بات مترابطا على نحو متزايد. ثم إنهم ليسوا ممن تنظم لهم المسيرات الاحتفالية عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. وبالتالي، فإنهم لا يحظون بالاحتفال بذات الطريقة الممكنة لو أنهم كانوا يعملون دفاعا عن وطنهم. غير أنني أريدهم أن يدركوا أنني أؤكد لهم باسم الولايات المتحدة – وأفترض أن الجميع في هذه الغرفة يشاطرونني الشعور نفسه – أننا نعرب عن امتناننا العميق لخدمتهم.

ويثني المجلس على المنظور الفريد لهؤلاء القادة في البعثات التي يتولون قيادتها. وقد سعينا إلى كفالة حقهم في الأخذ بآرائهم حين نستمع إليهم، فضلا عن إشراكهم في مشاورات المجلس العادية. وقد شارك نائب الرئيس بايدن الرئيس كاغامي ورئيس الوزراء آبي ورئيس الوزراء شريف ورئيسة الوزراء حسينة والأمين العام في استضافة مؤتمر قمة لم يسبق له مثيل بشأن حفظ السلام، وقد عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر لسبب بسيط يتمثل في السعي إلى كفالة الالتزام من قبل الدول الأعضاء كي يتسنى للقادة توافر قوات حسنة التدريب والتجهيز وذات قدرات أفضل تحت قيادتهم. وسوف يستغرق ذلك بعض الوقت، غير أننا بحاجة إلى تعزيز تجميع هذه الموارد التي يمكن للقادة الاستفادة منها والتعويل عليها.

وتنعقد جلسة اليوم في الوقت المناسب. وكما لاحظ آخرون، فقد قتل أحد حفظة السلام السنغاليين يوم الثلاثاء في هجوم صاروخي شن على قاعدة عسكرية مشتركة للأمم المتحدة وفرنسا في كيدال في مالي. وقتل في الأسبوع الماضي تسعة من حفظة السلام النيجيريين في كمين وحشي نصب لقافلتهم في منطقة غاو في مالي. ونعرب عن خالص تعاطفنا مع أسر الضحايا وأحباء كل أولئك الذين قتلوا أثناء خدمتهم في بعثات حفظ السلام. وندين تلك الأفعال القاسية بأشد العبارات. غير أنه من الضروري أن نكفل تقديم مرتكبي الهجمات من ذلك القبيل إلى العدالة مهما طال الزمن. والآن فإن الشعور بالإفلات من العقاب لا يزال سائدا في العديد من البعثات. ومثلما تدل على ذلك الهجمات التي شنت في مالي، فلا ريب أن بعثات حفظ السلام في القرن الحادي والعشرين باتت تواجه مخاطر غير مسبوقة. ويعزى ذلك لأننا نطالب القوات وقادتها معا بتحمل المزيد من المسؤوليات في أماكن أشد خطرا، وفي نزاعات أكثر تعقيدا من ذي قبل في التاريخ.

وقد رأينا في تلك الظروف المعقدة قدرا أعلى من المهنية والفعالية، في ذات الوقت الذي نشهد فيه فشلا مستمرا ومنتظما في الوفاء بالمسؤوليات الأساسية. وتهدف جلسة اليوم إلى الاستفادة من معارف وخبرات قادة القوة الحاضرين في هذه القاعة اليوم، بهدف تحديد ومعرفة أفضل الممارسات والمشاكل المشتركة على حد سواء. وقد استمعنا من خلال عروضهم إلى بعض تلك التحديات المشتركة.

ويمثّل التزام الفريق دوس سانتوس كروث بحماية المدنيين نموذجا لما ينبغي أن تكون عليه بعثات حفظ السلام في القرن الحادي والعشرين. فقد كان قدوة في تولي مهام القيادة بمشاركته شخصيا في الدوريات والعمليات، بل سافر أيضا إلى مقر الجماعة المسلحة – القوات الديمقراطية لتحرير رواندا – للضغط على قادتها وحثهم على إلقاء أسلحتهم. وهو تجسيد لذلك الطراز الفريد من القيادة التي وصفها الممثل الخاص كوبلر في مجلس الأمن في آب/أغسطس (انظر S/PV.7237) حين دعا إلى تحول في العقلية، من الحماية القائمة على مجرد الوجود في الميدان إلى حماية قوامها العمل. وذلك أمر تناوله زميلي الرواندي أيضا في المجلس اليوم. فنحن نؤيد تماما تأكيده على أنه يجب أن تكون بعثات حفظ السلام أكثر قدرة على الاستجابة، ليس عند وقوع الهجمات فحسب، بل أن تكون استباقية على نحو أكثر في الجهود الرامية إلى حماية المدنيين قبل وقوع الهجمات.

ولذلك فإنه لا يمكن تكرار وقوع الحوادث من قبيل ذلك الذي حدث في مقاطعة أويلي العليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت سابق من هذا العام، وهوجم خلاله المدنيون على بعد بضعة كيلومترات فحسب على الطريق المؤدي إلى قوات حفظ السلام. وللسبب نفسه، يجب أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل على نحو استباقي ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المسلحة التي ما زالت تعيث فسادا بالمدنيين، بدلا عن انتظار تلك الجماعات إلى أن تبدأ بالهجوم أولا.

ولا تزال هناك فجوات كبيرة بين المبادئ والممارسة، وبين الولايات وتنفيذها. وإن حماية المدنيين – كما ذكر قادة القوة – لهي في صميم العديد من ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع ذلك، وكما ورد في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/68/787) المؤرخ آذار/مارس ٢٠١٤، فإن البعثات لا تزال تعجز بصورة منتظمة عن استخدام القوة لحماية المدنيين الذين يتعرضون للهجوم. ويساورنا قلق عميق إزاء ذلك الاستنتاج، ونرى أنه تقع مسؤولية التدخل على عاتق حفظة السلام حين يكون المدنيون عرضة للخطر الوشيك، طالما أن المدنيين يعوّلون على حفظة السلام.

ويشدد تقرير المكتب على أن وحدات القوات ترفض أحيانا الانصياع لأوامر قادتها. ويوصي التقرير بإبلاغ إدارة عمليات حفظ السلام بمثل حالات عدم الانضباط هذه. بيد أن هناك مشكلة هيكلية ينبغي التسليم بها هنا في المجلس اليوم. ذلك أن كل فرد من أفراد القوات يدرك أن القيادة والسيطرة هما أمران ضروريان لأداء مهمته على نحو فعال. وبالرغم من ذلك، غالبا ما يكون في بعثات حفظ السلام نوعان من التسلسل القيادي، يكون أحدهما في عاصمة البلد، والآخر لمهام قادة القوة. ومن شأن ذلك أن يخلق توترات لا يتم الاعتراف بها غالبا، وبالتالي، لا تتم معالجتها بالتأكيد. وهو أمر من الضروري أن نواصل التفكير فيه ونحن ننظر في كيفية إصلاح عمليات حفظ السلام، ما دامت وحدة القيادة أمرا ضروريا للغاية.

وتبيّن البعثة التي يتولى قيادتها اللواء كازورا – بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي – بالقدر ذاته التي تبينه أي من البعثات الأخرى – المخاطر المعقدة

والمتعددة الجوانب التي يواجهها حفظة السلام في الميدان اليوم. ونتيجة لتعرض قواته للهجوم عن طريق استخدام المتفجرات المرتجلة والصواريخ والألغام والكمائن والهجمات الانتحارية، فقد قتل ٣١ من حفظة السلام وأصيب ٩١ على الأقل منذ نشر البعثة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي رأيي أن اللواء – الذي يتحمل المسؤولية رسميا عن البعثة – يتولى قيادة المهمة الأكثر خطورة في العالم لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وعليه، فإنه يواجه تحديا فريدا من نوعه، إذ أن عليه الحفاظ على معنويات قواته التي تتعرض للهجمات على نحو متزايد من جهة، ويتعين عليه في الوقت نفسه مواصلة الاضطلاع بمهمته عن طريق دعم العملية السياسية ومساعدة مالي على استعادة السيطرة على أراضيها وتعزيز تلك السيطرة. وكما أعرب عن ذلك اللواء بطريقة بليغة للغاية – فهو في وضع يتعين عليه فيه مكافحة الإرهاب دون تفويض بمكافحته بالفعل. وأشار أيضا إلى نقص المعدات والتدريب اللازمين للبيئة التي يعملون فيها الآن. ولطالما أعرب في كثير من الأحيان في الماضي – بما في ذلك أثناء زيارة المجلس إلى مالي، وحين أتيحت لنا الفرصة للعمل معه – عن عزمه على بذل المزيد من الجهد، وأن يكون أكثر فعالية واستباقا في التصدي للجماعات المسلحة، فضلا عن عزمه على أن يكون أكثر اتساقا مع ما سمعناه من الفريق دوس سانتوس كروث. غير أنه انتظر لما يزيد على العام دون أن يحصل بعد على القوات التي وُعِد بها. وهو لا يزال مرة أخرى دون معدات ويفتقر إلى قوات حسنة التدريب حسبما تقتضيه البيئة يعمل فيها الآن على وجه الخصوص.

وبالمثل، فقد وجد الفريق سينغا، الذي ما فتئ يعمل في بعثة استمرت على مدى ما يقرب من أربعة عقود – بصورة هادئة نسبيا في مرتفعات الجولان معنية بفض الاشتباك بين قوات بلدين فحسب – في خضم حرب أهلية وحشية، في حين شنت هجمات مباشرة على قواته من قبل الجهات المسلحة من غير الدول. وقد شعرنا بالارتياح العميق، شأننا في ذلك شأن الآخرين، للإفراج عن الـ ٤٥ فردا من حفظة السلام الفيجيين الذين تم اختطافهم، وأن حفظة السلام الفلبينيين المحاصرين قد تمكنوا من الوصول إلى مواقعهم آمنين. بيد أننا ندرك أن الوضع لا يزال مضطربا للغاية، وأن الخطر الذي تواجهه قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لا يزال مرتفعا جدا. وقد اقتضى التغيير المفاجئ الذي طرأ على تلك البعثة المنشأة بموجب الفصل السادس أن يتحلى الفريق سينغا والمراقبون في الميدان بالمرونة اللازمة، فضلا عن العمل المكثف – نيابة عن المجتمع الدولي بأسره – مع البلدان المساهمة بقوات أو بمراقبين بغرض كفالة استمرار تقديم المساهمات وتماسك المهمة برمتها. وقد كان ذلك تحديا بالغ الصعوبة.

وفيما يتعلق بالجنرالات دوس سانتوس كروث وكازورا وسينغا وجميع قادة القوة الحاضرين في المجلس اليوم، فإن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما تاما بنجاح مهامهم، وبحماية المدنيين التي يضطلعون بها، وبقدرة وسلامة القوات التي يتولون قيادتها. وأود في الختام، أن أطرح أسئلة ثلاثة.

أولا، إن الظروف التي يجد فيها هؤلاء القادة أنفسهم تحفل بالتحديات البالغة، حتى بالنسبة للجيوش الأكثر تقدما والتي تتوفر لها أفضل الموارد اللازمة. وعلى الرغم من ذلك يواصل هؤلاء الجنرالات تجميع القوات والمراقبين والشرطة من مختلف البلدان، ومن ذوي الخلفيات الثقافية العسكرية المتباينة ونظم التدريب والمعدات والطرائق المختلفة أيضا بهدف الاضطلاع بالولايات المسندة إليهم.

وهذا يشكّل تحدّيات ضخمة. ومرة أخرى، على مر الزمن، نحتاج إلى سد الثغرات في تلك الاختلافات في التفسير والقدرات.

سؤالي الأول هو ما الذي يمكن القيام به من جانب مجلس الأمن، أو البلدان المساهمة بقوات أو الأمانة العامة

وإدارة عمليات حفظ السلام لزيادة التماسك صوب مفهوم البعثة الواحدة ذات الولاية الواحدة، وأيضا صوب القدرات المشتركة والقدرات المتساوية والإرادة في جميع البعثات؟

وفيما يتعلق بسؤالي الثاني، فقد تزلزلت الأرض تحت أقدام القادة في الجولان وفي مالي – وأعتقد أن زميلي الرواندي عبّر عن ذلك بشكّل جيّد. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد سنوات عديدة من اتباع نهج مماثل، شهدنا على مدى العامين الماضيين تكيّف المجلس والبلدان المساهمة بقوات مع الحالات التي لا تقوم فيها البعثة بولايتها على نحو واف بالغرض، لمحاولة جعل البعثة ذات مزيد من الفعالية في ضوء نجاح الجماعات المسلحة في ترويع المدنيين. من الضروري أن ننظر في البعثات من جديد. إننا أحياناً نستخدم القيادة الآلية هنا في مجلس الأمن وفي المجتمع الدولي على حد سواء. ولكن قادة القوات قدموا لنا، ونحن شهدنا بأنفسنا، حقيقة أن بعض الافتراضات الأساسية التي تكمن في صميم بعثاتهم تحتاج إلى إعادة النظر فيها أو مناقشتها أو تحديثها. اكتسبت الجماعات الإرهابية قوة واتخذت من الرجال والنساء الذين يخدمون تحت إمرة قادة القوات أهدافاً – وبطريقة ما تحت إمرتنا. ولذلك ينبغي لنا أن نعيد النظر في العناصر الأساسية. وبطبيعة الحال، ينبغي للقادة أن يأخذوا في الاعتبار أن بعثاتهم تزداد أهمية، ولا تقل أهميتها، في ضوء تغير الظروف. وبالتالي لا يكون الخيار لنا حين يتخلّى المجتمع الدولي عن هذه البعثات الحيوية التي يتصدون لها، والتي تحمل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. ولكن علينا أن نتأكد من أن مواردنا تتناسب مع الظروف القائمة. وأكون ممتنةً لو تفضل مقدمو الإحاطات الإعلامية بالحديث عما تتطلبه هذه الظروف الجديدة في رأيهم، وليس فقط في مجال دعم مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من النوع الذي تقع على عاتقنا مسؤولية تزويد القادة به، ولكن ما يتعلّق بالأساسيات.

ثالثاً وأخيراً، لقد تكلمت عن أهمية حماية المدنيين. ولا يمكنني أن أتكلّم بعبارة أفضل مما تكلّم به الفريق دوس سانتوس كروز أو السفير الرواندي غاسانا. ولكن قبل أن أختتم بياني، أود أن أعود إلى حيث بدأت، ومن حيث أنهى زميلي البريطاني حديثه أيضاً، وهو ما يتعلق بحياة حفظة السلام أنفسهم وسلامتهم. فليس المدنيون يُستهدفون غالباً وحسب، مع وجود حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الجوار، ولكن حفظة السلام أنفسهم باتوا هدفاً للهجوم بصورة متزايدة. ومع ذلك، سواء في دارفور أو جنوب السودان أو مالي، نادراً ما يتعرّض الجناة إلى المساءلة، هذا إن تعرضوا لها أصلاً. ما الذي ينبغي لمجلس الأمن، أو إدارة عمليات حفظ السلام أو المجتمع الدولي على نطاق أوسع، الاضطلاع به من أجل ضمان المساءلة؟ ذلك يطرح، بطبيعة الحال، تحديات كبيرة فيما يتعلق بالجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية. بل في كثير من الأحيان، حتى القوات الحكومية المشاركة في الهجمات على حفظة السلام تفلت بجرائمها من العقاب. وهذا أمر هناك مصلحة للمجلس وللمجتمع الدولي بأسره في منعه.

أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الصريحة حتى الآن وعلى ردودهم على الأسئلة المطروحة. وأعتقد أن هذا الحوار أمر ضروري لتحسين حفظ السلام وتعزيز حماية الأشخاص الذين يعتمدون علينا جميعاً من أجل القدرات التي قد لا تتمكن حكوماتهم من تقديمها في بعض الأحيان.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب ليتوانيا بهذه الفرصة السنوية للاستماع مباشرة إلى قادة قوات الأمم المتحدة بشأن التحديات الأكثر إلحاحاً في مجال حفظ السلام اليوم. وأشكر قادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لهم على

خدمتهم، في ظل ظروف تزداد متطلباتها وتحدياتها. فالنجاح في تنفيذ الولايات يتوقف على حكمهم السليم، وكذلك حياة حفظة السلام وحياة من هم مكلفون بحمايتهم. واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز ثلاثة مواضيع مختارة للمناقشة اليوم.

بعد مرور خمسة عشر عاماً على تعهد مجلس الأمن بالتصدّي على نحو منهجي لمسألة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، لا يزال المدنيون يشكلون أغلبية الخسائر البشرية في النزاعات المسلحة. وتبقى الفجوة قائمة بين الأطر المعيارية والحقائق المأساوية على أرض الواقع. والفئات الأكثر ضعفاً هي عادة الأقل حماية. في هذا السياق، نقر بجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين من قبل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وندعمها.

لقد كان لزيادة حضور قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجزء الشرقي من ذلك البلد أثر رادع على الجماعات المسلحة التي تستهدف المدنيين. ومع ذلك قد يكون حضورها وحده غير كاف. يجب أن يكون حفظة السلام مستعدين لإثبات رغبتهم في العمل بقوة وسرعة وفعالية لحماية أرواح المدنيين. وفي هذا الصدد، نرحب بتأكيد الفريق دوس سانتوس كروز على نهج استباقي متين.

ومن الجدير بالذكر جهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين الإنذار المبكر وآليات الاستجابة. إن إنشاء خطوط ساخنة للتوعية حيال خطر محدق، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه البعثة لتنفيذ خطط محلية للحماية من خلال لجان حماية المجتمع، كلها تسهم في الحد من التهديدات وانعدام الأمن لدى السكان المدنيين ويجب النظر فيها لعمليات حفظ السلام الأخرى. وأخيراً وليس آخراً، فإننا نؤيد بقوة نهج ولاية واحدة لبعثة واحدة وقوة واحدة، بما أن إنقاذ الأرواح البشرية هو المهمة الرئيسية لجميع وحدات البعثة.

وبالانتقال إلى التوقعات من العناصر العسكرية، من الضروري الاعتراف بأن البيئة الحالية لحفظ السلام – وقد تكلّم كثيرون عنها – تتسم بظروف وتحديات متغيرة باستمرار. يواجه حفظة السلام النيران غير المباشرة، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والكمائن، وعمليات الاختطاف وحتى الهجمات المباشرة من جانب المتطرفين المتعصّبين، بما أنهم ينفذون مهامهم في بيئات معادية. كما أنهم يجدون أنفسهم في حالات ليس فيها سلام يحفظونه، في حين أن إنفاذ السلام بالقوة قد لا يكون ضمن ولايتهم. على الرغم من تكرار ما يشبه الشعار من المجلس بخصوص عزمه على منح العمليات ولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للتحقيق، ومعها ما يناسبها من الموارد، فإن الحالات التي يكون فيها مستوى الطموح في الولاية والقدرة على تحقيقه أمران متناقضان ما زالت واردة الحدوث.

الافتقار إلى التدريب الكافي، والمعدات المناسبة أو العناصر التمكينية، فضلاً عن عدم كفاية الدعم بالعتاد الجوي والتكنولوجيات الحديثة لمواجهة التهديدات غير المتناظرة والتقليدية منها على حد سواء، كلها مشاكل متكررة. ينتهي المطاف بتلك الاختلافات إلى الوصول إلى حالة من الخسارة بالنسبة للجميع. تفقد الأمم المتحدة مصداقيتها، ويعاني السكان المدنيون من خسائر في الأرواح ويزداد النزاع رسوخاً، ويفقد عدد كبير جداً من حفظة السلام أرواحهم أثناء أداء واجبهم.

على سبيل المثال، حالات التأخير في نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي واستمرار الافتقار إلى النقل الجوي، فضلاً عن الطبيعة المتغيرة للتهديدات، تحدّ من قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها على نحو فعال. ومن ناحية أخرى، فإن الزيادة المستمرة حالياً في قدرات الجيش والشرطة للبعثة، وكذلك تعزيز الوعي بالحالة من

خلال إنشاء وحدة دمج المعلومات من جميع المصادر،خطوتان هامتان إلى الأمام لهما أثر إيجابي ملموس في حماية المدنيين.

وفي الوقت نفسه، علينا أن نعترف بأن البعثة لم تعد تعمل في سياق عمليات حفظ السلام، وبأن بعض البلدان المساهمة بقوات تتحمل نصيباً غير متناسب من التأثير، حيث يتم تذكيرنا مرة أخرى بشكل مأساوي بالخسائر في الأرواح لقوات حفظ السلام في الآونة الأخيرة. وقد حان الوقت لإجراء مناقشة جادة بشأن الولاية، وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة المساهمة في تطوير القدرات الوطنية. في هذا السياق، أود أن أشيد بعمل بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، التي يشارك أفرادها، بما في ذلك أربعة مدربين ليتوانيين، في إعادة بناء القوات المسلحة المالية. تكمل بعثة بناء القدرات المدنية تلك الجهود بدعم قوى الأمن الداخلي من خلال التدريب والمشورة الاستراتيجية.

وأخيراً، فيما يخص إنجاز الولايات التقليدية في إطار تغير الوضع السياسي – العسكري، من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن سلامة حفظة السلام وأمنهم يجب أن يكون من بين أولى أولويات المجلس عند وضع ولايات حفظ السلام أو تعديلها. وينبغي الدخول في حوار مستمر مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات للتأكد من عدم ترك حفظة السلام ليتدبروا أمرهم بأنفسهم في بيئة متغيرة بصورة كبيرة.

وخلال الأشهر الأخيرة في الجولان، تمت محاصرة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الأوندوف)، المكلّفة بولاية مراقبة اتفاق منع الاشتباكات لعام ١٩٧٤ بين إسرائيل والقوات السورية، ومهاجمتها وإخراجها بالقوة من مواقعها واحتجازها من قبل مجموعات إرهابية معيّنة والجهات الفاعلة المسلّحة من غير الدول. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لهذا النوع من الأعمال، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. وقد تم ضمان تعديل مؤقت في وضع بعثة الأوندوف وعملياتها، فضلاً عن نقلها الفوري إلى مواقع أخرى. ونثني على البعثة لاستمرارها باستعراض خططها لحالات الطوارئ وتحديثها. كما أننا نتطلع إلى تقرير من الأمين العام عن الخطوات اللازمة للحفاظ على قدرة الأوندوف على تنفيذ ولايتها.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أطرح بضعة أسئلة على قادة القوات المشاركين.

أولاً، إلى أي مدى يساعد الاستطلاع والاستخبارات الاستباقية على إيجاد وعي أفضل، وبالتالي منع التهديدات واستباقها؟ وهل يمكن الرجوع إلى الممارسات الجيدة في عمليات حفظ السلام الحالية في هذا الصدد؟

ما الذي يجب فعله أكثر من ذلك؟ ثانيا، كيف تترجم الولايات القوية إلى خطط تشغيلية؟ هل يفضل القادة أن تكون مهام الولايات مفصلة ودقيقة، أم ينبغي لهم إفساح المجال لأن تعمل قرارات القادة من أجل تحقيق الغايات النهائية؟ ثالثا، ما هو أثر التكنولوجيات الحديثة، مثل المنظومات الجوية ذاتية التشغيل، في عمليات حفظ السلام اليوم، ولا سيما على جمع المعلومات الاستخباراتية؟ هل يقترح القادة نشر تلك المنظومات على البعثات الأخرى، مثل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؟

السيد إيليتشييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الفريق مقصود أحمد وقادة العناصر العسكرية لبعثات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، والجولان على إحاطاتهم الإعلامية الموضوعية، التي تجسد بعض المواضيع الأكثر إلحاحا اليوم، ليس فقط بالنسبة للبعثات التي يمثلونها، بل أيضا في السياق الأوسع نطاقا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد نشرت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الآونة الأخيرة على نحو متزايد في ظروف الأزمة السياسية الداخلية

المعقدة التي تفاقمت بسبب المواجهة المسلحة، والسياقات الاجتماعية – الاقتصادية الصعبة، والتهديدات العابرة للحدود. وبالنسبة لحفظة السلام، فإن هذا يخلق المزيد من المخاطر الأمنية غير التقليدية. وتنص الولايات المنوط بها العمليات بشكل متزايد على استخدام القوة وتزخر بعناصر متعددة. أما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فتعد أحد الأمثلة البارزة على ذلك، التي على أساسها لا يزال يتعين علينا إجراء تحليل جوهري للخبرة في استخدام لواء التدخل، وفي الممارسة المتمثلة في استخدام المركبات الجوية ذاتية التشغيل.

ورغم ذلك، بعيدا عن عمليات حفظ السلام وحيدة المهمة، فإن إحدى المهام المركزية لعمليات حفظ السلام اليوم هي حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق بالغ إزاء الرغبة التي لوحظت مؤخرا في تقديم تفسير فضفاض لمعايير القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. فمن غير المقبول أن يتم اتخاذ أي إجراءات تحت شعار حماية المدنيين في حين أنها في الممارسة العملية تسعى إلى تحقيق أهداف جغرافية سياسية أنانية، بما في ذلك التخلص من السلطات الشرعية في الدول ذات السيادة.

فينبغي ألا تتجاوز إجراءات حماية المدنيين إطار الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، الأمر الذي بدوره – ويجب أن يكون ذلك واضحا – يحول دون ازدواجية التفسيرات ويؤدي إلى الامتثال التام من جانب الجهات المكلفة بتنفيذ المهام ذات الصلة. وتتمثل أولوية أخرى في العمل على تحقيق تفاعل يومي بناء بين حفظة السلام والسلطات المحلية، التي تتحمل المسؤوليات المباشرة عن حماية مواطنيها.

وثمة قلق بالغ حيال نمو الأنشطة الإرهابية في المناطق التي تنتشر فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إنها إشارة مثيرة للقلق في هذا الصدد تتجلى في موجة العنف والأعمال الإرهابية التي تستهدف بشكل صريح حفظة السلام العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ذلك البلد. أما الحوادث المأساوية الأخيرة التي تودي بحياة حفظة سلام من تشاد والنيجر والسنغال فتوضح ببلاغة كبيرة المخاطر التي ينطوي عليها أداء الخدمة في شمال مالي. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان السعي إلى تعزيز نوعية وفعالية التفاعل بين البعثة والقوات الفرنسية في البلد. ونتوقع أيضا أن يصل قوام وحدة البعثة على وجه السرعة إلى القوام المعلن عنه وأن تحصل على الدعم اللوجستي بما يتناسب مع توترات الحالة، وهي وحدة تسلمت قدرات في إطار الولاية الحالية، مما مكنها من تقديم دعم فعال إلى باماكو في معالجة المشاكل الأشد إلحاحا، وفي المقام الأول في مجال الأمن.

ويعد إجراء تقييم دقيق للتهديدات الناشئة التي يتعرض لها العاملون في الأمم المتحدة شرطا أساسيا عند تخطيط العمليات. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الخطة المذكورة لنقل قوة الأمم المتحدة الأساسية إلى الجزء الشمالي الذي يسوده الاضطراب من البلد لا يمكن أن تتم دون تعرض ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة لمخاطر لا مبرر لها.

ولا تزال هناك منطقة أخرى ولكنها للأسف ليست الأخيرة في العالم حيث يتعرض حفظة السلام لمخاطر جسيمة، إنها الشرق الأوسط. فالهجمات التي يتم شنها على العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي هي عامل هام لتحقيق الاستقرار في الجولان، تسلط الضوء مرة أخرى على أولوية الحاجة إلى ضمان أمنهم. وبالنظر إلى حقائق اليوم، يجب ألا يوجه مطاب منع الأعمال العدوانية ضد حفظة السلام إلى السلطات الإسرائيلية والسورية بقدر كبير، بل في المقام الأول إلى المقاتلين المسلحين ممن تؤدي أفعالهم إلى تفاقم الوضع في منطقة فض الاشتباك. أما من يملكون التأثير عليهم، فمن الضروري أن يعملوا بنشاط من أجل الاستفادة

من تأثيرهم لمنع خروج الحالة عن السيطرة، والتحفيز على الانتهاء الكامل من هذه البعثة البالغة الأهمية لحفظ السلام.

دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المستشار العسكري في شؤون عمليات حفظ السلام، الفريق مقصود أحمد، وقادة قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على بياناتهم.

أود أن أثير نقطتين اليوم. أولا، إن عمليات التبادل المنتظمة التي نقوم بها في حفظ السلام مهمة حيث إن حفظ السلام، الذي يكمن في صميم الميثاق، يمثل الآن عمل الأمم المتحدة بصورة كبيرة ورمزية. يتناول حفظ السلام مسائل الحرب والسلام، والحياة والموت، وبالتالي فإنه يشمل مسؤوليتنا الأخلاقية والسياسية.

لقد تضاعف عدد ذوي الخوذ الزرق وميزانيات عمليات حفظ السلام بمقدار ١٠ أضعاف في ١٠ سنوات. فالميزانية اليوم تبلغ ٨ بلايين دولار، أي ما يقرب من أربعة أضعاف الميزانية العامة. ومن المهم أن نأخذ تلك الحقائق في الاعتبار.

فعديدون لا يعرفون الأمم المتحدة إلا عن طريق ذوي الخوذ الزرقاء الذين أصبحوا رموز المنظمة. وتشيد فرنسا بشجاعتهم وتفانيهم الذي يبكون في بعض الأحيان على حساب الدم، كما حدث مؤخرا في مالي، حيث قُتل جنود من تشاد والنيجر والسنغال.

لقد برزت عمليات حفظ السلام تدريجيا باعتبارها أداة قيمة للغاية، بداية بكونها مفهوما مخصصا لخدمة أغراض الميثاق، ولا تزال توقعاتنا منها آخذة في التزايد دون توقف. إنها وظيفة حيوية، سواء ركزت على حماية المدنيين أو أعادت التركيز عليها، كما هو الحال في جنوب السودان في الآونة الأخيرة. وتعد ولاياتها أكثر شمولا وتعقيدا، وتقدم الدعم إلى عمليات الانتقال السياسي وتحقيق الاستقرار، كما هو الحال في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، على وجه الخصوص. وعلى نحو مواز، يجري نشر القوات في حالات النزاعات داخل الدول أو في بيئات تتسم بعدم الاستقرار حيث تقوم جهات فاعلة من غير الدول بعرقلة العمليات السياسية فيها، الأمر الذي يزيد من صعوبة عملها، كما شرح مقدمو الإحاطات الإعلامية.

وبالتالي – وهذه هي النقطة الثانية – يقع على عاتقنا واجب ضمان حصول هذه العمليات على ما تحتاجه من الموارد من أجل تحقيق النجاح وضمان استخدامها لهذه الموارد بأعلى درجات المهنية بهدف تحقيق الكفاءة. ينطوي ذلك، على وجه الخصوص على العديد من الشروط. أولا، يجب أن نعمل على تلبية الاحتياجات من حيث القوات والمعدات، لا سيما من خلال ”الأثر المضاعف“. وإنني أفكر تحديدا في الأصول الجوية، وكذلك الدعم الطبي والوحدات الهندسية، التي غالبا ما تكون غير متوفرة.

إننا بحاجة إلى وحدات تتسم بفورية الاستجابة والوفرة وتكون جيدة التجهيز والتدريب ولديها القدرة على الأخذ بزمام المبادرة. ونشجع الدول الأعضاء التي تتوفر لديها هذه القدرات على سد تلك الثغرات، كالمكسيك التي تستعد فيما بعد القرار الذي اتخذته مؤخرا لإعادة المشاركة في العناصر النظامية لعمليات حفظ السلام، أو أنغولا التي قدمت عروضا للعمل في إدارة عمليات حفظ السلام.

الشرط الثاني هو تعزيز الدعم اللوجستي ودعم العمليات في البعثات التي تحتاج لذلك. وتعمل القوات الفرنسية في ذلك الاتجاه في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدوره في مالي، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ويقوم بتقديم الدعم المالي اللازم إلى بعثة المراقبين العسكريين التابعة

للاتحاد الأفريقي في الصومال. ولكن أداء تلك البعثات يؤكد استمرار الحاجة إلى إحراز تقدم، بما في ذلك فيما يتعلق بدعم البعثة. وما من شك في أن قادة القوات سيتمكنون من إمدادنا بالمزيد، ولا سيما الملاحظات القيمة بشأن هذه النقطة.

أما الشرط الثالث فهو أن تتكيف إجراءات عمليات حفظ السلام مع ولاياتها، بحيث يمكنها أن تفعل ما نطلب منهما بصورة أفضل. يعد ذلك أكثر أهمية في السياقات الأقل استقرارا، حيث يجب أن يترافق تحقيق الكفاءة، بطبيعة الحال، مع جهود حماية القوة. كما يعد التوازن بين حماية ذوي الخوذ الزرق وكفاءتهم أمرا ذا أهمية خاصة في سياق حماية المدنيين، على النحو الذي بينه بوضوح الفريق سانتوس كروز.

ونحن على اقتناع بأن التقاعس عن العمل ليس خيارا، حيث إنه لا يعالج أيا من الشواغل نظرا لأنه يترك الحرية الكاملة في التصرف للذين يريدون تقويض عملية السلام والذين يهاجمون المدنيين وجنود حفظ السلام. ويعد السلوك الاستباقي والدينامي أفضل طريقة لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في حماية المدنيين وحماية الأفراد العسكريين. أما قادة قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فسيكون بمقدورهم أن يضربوا لنا بعض الأمثلة المفيدة، وأنا واثق من ذلك.

وبالإضافة إلى هذا التغيير في الموقف وأساليب العمل، وهو شرطنا الرابع، نحن بحاجة إلى إتاحة المجال أمام عمليات حفظ السلام كي تُدخل التكنولوجيا الحديثة في أعمالها. هذا مسار واعد جدا. فعن طريق زيادة القدرة على المراقبة، ومعالجة المعلومات، وحماية أفراد حفظ السلام، فإن التكنولوجيا تجعل من الأسهل فهم البيئة السائدة، وتوقّع الأمور، والتصرف قبل اندلاع أعمال العنف، وبالتالي حماية نفسها والسكان. وهنا، سوف أسوق مثال الرصد الذي تقوم به طائرات بدون طيار تستخدمها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو). وسأكون ممتنا جدا لقائد قوات مونوسكو لو شاطرنا خبرته في هذا المجال؛ ولعلّ قادة القوات الآخرين يشاركوننا وجهات نظرهم بشأن المساهمات التكنولوجية التي يمكن لقواتهم أن تستفيد منها.

الشرط الخامس هو تعزيز التعاون فيما بين البعثات، ومن ثم زيادة أوجه التآزر بينها. هذا مجال آخر واعد؛ وثمة مثال جيد هو التعاون في غرب أفريقيا بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. هذا التعاون ينبغي ألاّ يقتصر على المسائل المتعلقة بالمعدات، بل ينبغي أن يشمل أيضا تبادل المعلومات، والتخطيط، وتبادل أفضل الممارسات. وسأكون ممتنا لو علّق مقدمو الاحاطات الاعلامية على ذلك.

أخيرا، يجب عدم إهمال الجانب الإنساني على الاطلاق. ولا بد للبعثات من أن تتكيف مع السياق المحلي، وأن تكون قادرة على بناء علاقات وثيقة مع الشعب المراد حمايته. وينبغي أن يؤخذ استخدام اللغة الفرنسية في الاعتبار تماما، وأود أن أذكّر بأننا نحتاج إلى المزيد من الناطقين بالفرنسية في عمليات حفظ السلام المنتشرة في المناطق الناطقة بالفرنسية، على جميع المستويات، من الجنود العاديين إلى الممثل الخاص للأمين العام، وكذلك في نيويورك. هذا عامل قوي في الكفاءة التشغيلية.

وأود أن أشيد بالتزام السيد إيرفي لادسوس القاطع، على رأس إدارة عمليات حفظ السلام، وبفريقه في مواجهة جميع هذه التحديات. فمن خلال الزخم الذي يوفرانه، أصبح حفظ السلام أكثر مهنية وحداثة من خلال، في جملة أمور، اعتماد معايير تشغيلية، وإنشاء منصب مدير للشراكات يكون مسؤولا عن مهمة التفتيش في عمليات حفظ السلام، وتوفير التكنولوجيا الحديثة.

إن استعراض عمليات حفظ السلام الذي قرر الأمين العام إطلاقه سيكون حاسما في تحديد صورة بعثة ما لحفظ

السلام تكون أكثر تفاعلا وأكثر حيوية، من أجل مواجهة التحديات الجديدة. وسوف تساهم فرنسا في ذلك بنشاط، وتواصل تعبئة جهودها تجاه هذه المسألة، تماشيا مع تقرير الآفاق الجديدة لعام ٢٠٠٩، الذي جعل من الممكن مواصلة عملية التفكير في السياسات العامة والعقائد في هذا المجال. وجاء التقرير نتيجة جهد مشترك من جانب فرنسا والمملكة المتحدة.

وأود أن أكرر مرة أخرى التزام فرنسا القوي بعمليات حفظ السلام التي يساهم فيها بلدي تمام المساهمة من خلال ذوي الخوذ الزرق، الذين يعملون، على سبيل المثال، في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويعملون بصفتهم الوطنية أو تحت العلم الأوروبي دعما لعمليات حفظ السلام كتلك في كوت ديفوار، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى. واليوم، هناك ٧٨ ٠٠٠ من الجنود الفرنسيين يشاركون في عمليات حفظ السلام، بمن فيهم نحو ١ ٠٠٠ جندي يعملون مباشرة في الأمم المتحدة و ٦ ٠٠٠ جندي في إطار ولاية للأمم المتحدة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ثمة ١٣ جنديا من أبناء بلدنا قد دفعوا منتهى الثمن، وأود أن أشيد بذكراهم وبذكرى جميع رفاقهم من ذوي الخوذ الزرق الذين سقطوا في ميدان المجد باسم المثل العليا للأمم المتحدة.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الأرجنتين على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأعتقد أنه تحت قيادتكم، سيدتي الرئيسة، سيحقق المجلس نتائج إيجابية في عمله.

كما أود أن أشكر الولايات المتحدة على العمل الذي أنجزته خلال رئاستها لمجلس الأمن في الشهر الماضي. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الفريق مقصود والقادة الثلاثة لقوات عمليات حفظ السلام على إحاطاتهم الإعلامية، الأمر الذي مكّن المجلس من التوصل إلى فهم أكثر شمولا ومباشرة لعمليات حفظ السلام على أرض الواقع، فضلا عن الجهود التي تبذلها قوات حفظ السلام في الوفاء بولاياتها.

وتود الصين أن تشيد بجميع القادة الحاضرين هنا، وكذلك بجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين ينفّذون الولايات المنوطة بهم بتفان وشجاعة في بيئات صعبة ومعقدة.

لقد أصبحت الصراعات الإقليمية في السنوات الأخيرة معقدة بشكل متزايد، وأخذت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه تغييرات رئيسية في أوضاعها وولاياتها؛ لذلك، ينبغي لها أن تتكيف مع الأوضاع، وتواصل تجدّدها وتحسّنها. وتؤيد الصين مبادرة الأمين العام بان كي – مون إلى إجراء استعراض وتقييم شاملين لعمليات حفظ السلام. ونحن نتوقع بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة العام المقبل إحراز تقدم إيجابي في كيفية تعزيز تطوير عمليات حفظ السلام، بغية كفالة تحسين كفاءاتها وولاياتها على أفضل وجه. وأود أن أبدي الملاحظات الأربع التالية.

أولا، ينبغي أن نركز على زيادة أهمية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ووضوح الرؤية تجاه نشر هذه العمليات. وينبغي للمجلس كفالة أن تكون ولايات حفظ السلام واقعية وقابلة للتحقيق، وينبغي له أيضا أن يحدد بوضوح المهام ونقاط التركيز ذات الأولوية، وتجنّب السعي إلى التغطية الكاملة لكل التفاصيل والمجالات الصغيرة على حساب التنفيذ الفعال.

وينبغي تقييم نتائج تنفيذ الولايات في الوقت المناسب وفي ضوء الاحتياجات، فضلا عن التغييرات على أرض الواقع، وينبغي إجراء التعديلات ذات الصلة بالولايات، ومستوى القوة وحجمها.

إن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قد أجرت تجارب مفيدة لتعديل المهام والوظائف،

يمكن أن تُستخدم كمرجع للاستفادة منها عندما نستكشف كيفية تحسين الولايات العائدة لعمليات أخرى لحفظ السلام في المستقبل.

ثانيا، ينبغي تنفيذ عمليات حفظ السلام في إطار التقيد الصارم بقرارات مجلس الأمن، مع احترام سيادة البلدان المعنية، وإيلاء الاهتمام لزيادة التواصل مع تلك البلدان.

إن نشر عمليات حفظ السلام ذاتها ليس هو الهدف. ونحن لا يسعنا أن نعمل بفعالية على كبح الصراعات العنيفة، واستقرار الأوضاع، واستعادة الأمن إلاّ من خلال الحوار السياسي، والمشاورات الشاملة بغية تسوية الخلافات وتحقيق المصالحة الوطنية. وهذا أيضا أساس هام وضمان لتنفيذ ولاية حماية المدنيين تنفيذا فعالا من جانب عمليات حفظ السلام. وقد أظهرت أعمال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الدعم والتعاون من البلد المعني أمر حيوي لإنفاذ ولاية حماية المدنيين بقوة في عمليات حفظ السلام.

ثالثا، ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تعمل على تحسين كفاءتها. فسرعة التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها يؤثران على ما إذا كانت البعثات قادرة على القيام بدورها في اللحظة الحاسمة. وينبغي لمجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المعنية، والبلدان المساهمة بقوات العمل، في جملة أمور، على تحسين الاتصال والتنسيق فيما بينها. وينبغي تحسين الإجراءات المتعلقة بتكوين البعثات ونشرها، وينبغي تطوير آليات الدعم اللوجستي على النحو الأمثل. وينبغي أن يكون هناك تخطيط علمي أفضل لعمليات حفظ السلام وإدارتها، والاستفادة من الموارد بفعالية وكفاءة، بغية تجنب أي تداخل أو هدر غير ضروريين. ومن خلال التعاون بين البعثات وغيره من الوسائل، يمكن نقل الموارد الموجودة واستخدامها بشكل أفضل.

رابعا، ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تعزز قدراتها. وينبغي للأطراف المعنية أن تعمل في مجالات من قبيل المعدات التقنية، وتدريب الأفراد في تعاون توثيق مع المنظمات الإقليمية. ويجوز النظر في صياغة معايير لتنظيم صفوف الأفراد وتدريبهم والإشراف عليهم، والنظر في اتخاذ تدابير لزيادة سلامة قوات حفظ السلام وأمنها في ضوء التغيرات في البيئة الأمنية ضمن مناطق الولايات. وينبغي للعمليات أن تركز على اعتماد تكنولوجيا ومعدات جديدة أثناء الدراسة المتعمقة للمسائل القانونية المعنية، واستمرار استخلاص الدروس من تجاربها، الإيجابية والسلبية على حد سواء، مع تطبيقها التدريجي على أساس التقيد بميثاق الأمم المتحدة، واحترام سيادة البلدان المعنية وإرادتها.

وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من دعمها للمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، بشأن عمليات حفظ السلام، ومساعدة أفريقيا على بناء قدراتها في هذا المجال، وإعطاء دور كامل للمنظمات الإقليمية في حفظ السلام.

إن الصين تدعم بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتشارك فيها بنشاط. وساهمت الصين حتى الآن بأكثر من ٢٥ ٠٠٠ من حفظة السلام في مختلف البعثات. ولدينا حاليا حوالي ٢ ٢٠٠ من أفراد حفظ السلام الذين يعملون من أجل تنفيذ ولايات تسع بعثات للأمم المتحدة، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي.

وقامت الصين للمرة الأولى بإرسال وحدة حماية شخصية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وسترسل كتيبة مشاة أخرى لحفظ السلام قوامها ٧٠٠ فرد إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وستكون تلك المرة الأولى التي ترسل فيها الصين كتيبة مشاة إلى بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام. كما تدرس الصين إرسال مروحيات لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم

المتحدة، والصين على استعداد للمساهمة بالمزيد من الأفراد في شرطة حفظ السلام وخبراء الشرطة للانضمام إلى صفوف خوذ الأمم المتحدة الزرق.

وسنواصل دعم بناء القدرات لحفظ السلام في البلدان الأفريقية، بما في ذلك إنشاء قوة الرد السريع التابعة للاتحاد الأفريقي. والصين على استعداد للعمل بكل ما أوتيت من قدرات مع المجتمع الدولي في جهود متضافرة من خلال الإسهام بفعالية في تعزيز تطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئ بعثة الأرجنتين على توليها رئاسة مجلس الأمن وأشكرها كذلك على تنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن عمليات حفظ السلام. كما أود أن أهنئ سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية وفريقها برمته على رئاستها القديرة خلال شهر أيلول/سبتمبر.

أشكر الفريق مقصود أحمد، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام، وقادة قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، على إحاطتيهم الإعلامية، ونرحب بهم ظهرانينا اليوم.

وتكتسي عمليات حفظ السلام أهمية كبيرة نظرا لإسهامها في صون السلم والأمن الدوليين. وشهدت تطورا من البعثات التقليدية، التي تركز على مراقبة وقف إطلاق النار، إلى العمليات المتعددة الأبعاد ذات المهام الأكثر تعقيدا.

وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، أضافت النزاعات المسلحة داخل الدول تلك التهديدات مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما أدى إلى عدة تحولات كبيرة في سياق حفظ السلام.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن حماية المدنيين، والبيئة الأمنية لحفظ السلام اليوم.

أشيد بحفظة السلام الذين لا يدخرون جهدا في سبيل حماية المدنيين بالرغم من الموارد الشحيحة. وثمة حاجة ماسة إلى تركيز عمليات حفظ السلام على إعادة بناء السلام والأمن وذلك لتمكين الجهات الفاعلة الأخرى، بمن في ذلك العاملون في المجال الإنساني، من تقديم المساعدات اللازمة والخدمات الأساسية.

وشهدنا مؤخرا الحماية التي توفرها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لآلاف المدنيين في جنوب السودان من خلال مجرد تواجدها في الميدان. وبغية توفير حماية أفضل للمدنيين، من الضروري تجاوز مجرد تواجدها والقيام بالمزيد من الاستثمارات في مجالات الوقاية والتنقل والتدخلات الفعالة. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على فعالية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال الإنذار المبكر وآليات الاستجابة السريعة.

وعلاوة على ذلك، بغية التصدي بشكل أفضل لأعمال العنف الجنسي والاعتداءات التي ترتكب ضد النساء والأطفال، يجب زيادة عدد الموظفات في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك على مستوى الإدارة.

ويجب أن تولي عمليات حفظ السلام الأولوية لنزع سلاح الجماعات المسلحة، التي تواصل محاربة المدنيين ومهاجمتهم، وإزعاجهم، كما هو الحال في الحالة المؤسفة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والبيئة الأمنية التي تعمل فيها قوات حفظ السلام تغيرت جذريا، وأصبحت اليوم تتسم بمواجهات مع المجموعات

المسلحة المتطرفة والإرهابية المتعددة. في مالي، على سبيل المثال، إن صعوبة التمييز بين تلك المجموعات يزيد من تعقيد مهمة حفظة السلام ويثير تساؤلات مشروعة بشأن السبيل الصحيح للمضي قدما.

وفي مواجهة تلك البيئة الصعبة، وتلك التهديدات غير المتماثلة، يجب أن تكون البعثة مجهزة بجميع الوسائل اللازمة لحماية قوات حفظ السلام. ومن غير المقبول أن تصبح قوات حفظ السلام، وتحديدا القوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أهدافا رئيسية للأجهزة المتفجرة المرتجلة، والألغام، وإطلاق الصواريخ، وقذائف الهاون والسيارات المفخخة. وندين جميع أشكال الهجمات ضد قوات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي أودت بحياة ٣١ شخصا وأصابت ٩٠ آخرين. ونحث مجلس الأمن على تجاوز مرحلة إصدار البيانات الصحفية ورسائل التعزية، وعلى بذل كل جهد ممكن لتعزيز إجراء تحقيق لتحديد مرتكبي تلك الهجمات وتقديمهم إلى العدالة.

ونؤكد من جديد دعمنا محادثات الجزائر العاصمة، ونعرب عن أملنا في أن تتمكن من إحراز تقدم على الطريق نحو إرساء السلام والمصالحة في مالي.

فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بالرغم من الانتهاكات الجسيمة لاتفاق فض الاشتباك عام ١٩٧٤، نشجب الإخلاء القسري لموظفي الأمم المتحدة واحتجازهم على أيدي الجماعات المسلحة. وتخضع قدرة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على التمسك بولايتها لاختبار عسير، وهذا أمر غير مقبول. يجب كفالة سلامة وأمن موظفي القوة، وفريق المراقبين العسكريين.

وأود أن أختتم بتوجيه سؤالين. أولاً، في رأي الفريق كازورا، ما هي الاستراتيجية الأكثر ملاءمة لمنع شن المزيد من الهجمات ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؟ هل يرى أن نظام الإنذار المبكر كالموجود في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن يكون فعالا في بيئة مختلفة للغاية مثل البيئة في مالي؟

ثانيا، أود أن أنتقل إلى الفريق سينغا. إن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هي إحدى أقدم البعثات الميدانية للأمم المتحدة ويجري اختبار فعاليتها بقسوة في بيئة أكثر تعقيداً اليوم. وأتساءل ماذا يتوقع الفريق من الأمم المتحدة في مجال تكيف البعثة مع الأسس الجديدة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر الفريق مقصود وقادة القوات على إحاطتهم الإعلامية. مثل جميع الأعضاء الآخرين في المجلس، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لهم وللرجال والنساء الذين يعملون معهم. إن الدور الذي نضطلع به في هذه القاعة في نيويورك بصراحة لا معنى له من دون ما يفعلونه، ويجب أن يعلموا ذلك، خاصة بينما يضطلعون بعملهم في الحالات المتزايدة الخطورة وغير المتوقعة. ومقتل ١٠ أفراد في مالي في الأسبوع الماضي يبرهن مرة أخرى على مدى خطورة عملهم.

استمعنا إلى مزيج من العروض اليوم من قادة قوات واحدة من أحدث عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وإحدى أقدم العمليات – قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، والعملية الأكبر – بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتباين تلك البعثات بطبيعة الحال في الحجم والنطاق والتاريخ، ولكن من الواضح أنها جميعا تصارع التحديات المؤسسية والبيئية التي تعكس تغييرات مماثلة في طبيعة عمليات حفظ السلام – بدءا من تشكيل القوي وبناء البنية التحتية في بيئات شاسعة ونائية

وعدائية – ليست عدائية بسبب الجماعات المسلحة فحسب، لكن إذا كنا ننظر إلى شمال مالي، نرى مدى صعوبة البيئة فعليا، خاصة خلال أشهر الصيف؛ حتى إرساء وضع أمني قوي لحماية قوات حفظ السلام والمدنيين، ومواجهة الجهات الفاعلة من غير الدول التي تستخدم أساليب غير تقليدية فتاكة وأكثر عنفاً.

نحن بحاجة إلى استخلاص الدروس من كل بعثة وتطبيقها بأثر جيد لتحسين الاستجابة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برمتها وقواعدها. وسيكتسي الاستعراض الاستراتيجي المقبل للأمين العام بشأن عمليات حفظ السلام أهمية إذ سيقدم طريقة منهجية للقيام بذلك.

إنها مبادرة ضرورية وحاسمة. وينبغي أن تكون استعراضاً أساسيا. وكما قال السفير غاسانا في البداية، يتعيّن علينا تغيير أسلوبنا في القيام بالأعمال، لأننا لم نَعُد نعمل في السوق نفسها. وقادة القوة يعرفون ذلك أفضل بكثير مما نعرفه.

إننا جميعا نعلم أنَّ حماية المدنيين مَهمَّة مُحدِّدة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وهي في الحقيقة المعيار الذي يقيس به المجتمع الدولي – أصحاب المصلحة لدينا – مَن هم منّا في المجلس وموظفي البعثة في الميدان. وهي الآن مكتوبة في أغلبية ولايات المجلس. ويجب أن تُكتَب في معظمها، إذا لم نقل كلها. ونشر قوة لواء التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية شكّل تحوُّلاً زلزالياً ضروريا، يبرز الحاجة إلى إجراء هجومي واضح لدحر الجماعات المتمردة المسلحة التي تهدد المدنيين. وكما قال الجنرال دوس سانتوس كروز، يجب على البعثات أن تكون استباقية لا تفاعلية. وفي ظل قيادته وقيادة الممثل الخاص للأمين العام مارتن كوبلر، تتحدث النتائج في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن نفسها، ولكن يمكننا جماعياً التحسين – وأقتبس مجدداً قول الجنرال دوس سانتوس كروز – عبْر المنظومة، في الممارسة الفكرية والتنفيذية على السواء.

وأحد الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أهمية التكنولوجيات الحديثة، مثل التصوير الساتلي والمركبة الجوية بلا طيار، والتدريب المحسَّن بغية أن تعرف قواتنا متى وكيف تحمي السكان الضعفاء. وأيُّة قوة تمكين تتيح للموجودين في الميدان أن ينفذوا ولاياتهم على نحو أكثر أماناً وفعالية وكفاءة، يجب اعتمادها وإدماجها على نطاق أوسع.

ونحن جميعاً نعلم أنَّ حفظ السلام يخضع لضغط غير مسبوق، مع عدد أكبر من النزاعات المتزامنة وتأثير أوسع على عدد من الناس أكبر منه في أي وقت آخر منذ الحرب العالمية الثانية. ويجب على الدول الأعضاء أن تكون أكثر جدية بشأن القيام بما هو أكثر بكثير لإدامة حفظ السلام. وكانت الحاجة ماسَّة إلى مبادرة الولايات المتحدة ورواندا أثناء المناقشة المفتوحة في الجمعية العامة لتحفيز المزيد من المساهمات، ونأمل في الحفاظ على تلك المبادرة وزيادة الضغط على جميع الدول الأعضاء. ولا بدّ لنا من التجاوب معها. وإشارة الصين منذ برهة إلى زيادة في التبرعات موضع ترحيب شديد.

وفي ما يتعلق بنقطة قوى التمكين المحددة جداً، أود أن أرحب بأية آراء إضافية قد تكون لدى الجنرال دوس سانتوس كروز بشأن كيفية مساعدة المركبات الجوية بلا طيار استراتيجية بعثته للصياغة والتوضيح والضبط والبناء، وماهية التكنولوجيات والقدرات الأخرى التي ستكون موضع ترحيب في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضاً أن أرحب بنصيحته المتعلقة بكيفية جعْل الألوية الإطارية أكثر قدرة على الحركة وأفضل إدماجاً في التخطيط والدعم للعمليات الهجومية للواء التدخل.

لقد وصف الجنرال كازورا الصعوبات التي تواجهها البعثة حين تعمل في بيئة تهديد غير متناظر متطور، وفي الحقيقة، حين تعمل بعثة لحفظ السلام بشكل متزايد في بيئة ليس فيها سلام

يُحفَظ فحسب، كما ذكَّرنا الجنرال مقصود أحمد في البداية، بل حيث تصبح البعثة هدفاً رئيسيا للعناصر الإرهابية والمتطرفة. وهذه الحالة تقتضي استجابة جدية من المجلس. إنني سأترأس عصر اليوم اجتماع اللجنة التابعة للمجلس والمعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وسنستعرض في هذا الاجتماع آخر تقرير من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للّجنة بشأن التهديد الحالي. فالتهديد يتزايد إلى أبعد من مجرَّد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. والإرهابيون أصغر سنّاً بكثير، وأكثر عنفاً بكثير وأقلّ إحباطاً بكثير. إنهم لا يُصغون إلى القادة الطائفيين والدينيين أبداً، وهم يستولون على الأراضي ويستغلون النزاعات المحلية بذكاء، جاعلين تلك النزاعات نفسها أكثر سوءاً، بينما يزيدون وجودهم وتأثيرهم ونجاحهم. هذا هو الواقع الجديد، وسيبقى هنا فترة طويلة. وله تداعيات واضحة على عمليات حفظ السلام. واستعراض الأمين العام سيحتاج إلى النظر في ذلك، لكننا لا نستطيع الانتظار. وكما يعلم قادة القوة، يتعين إجراء تعديلات تنفيذية ودفاعية الآن. وعلى المجلس أن يضمن أننا نزوِّدهم بكل مساعدة ممكنة لتيسير ذلك. والمجلس يدرك هذا جداً، ودوره في مكافحة الإرهاب سيبقى سمة بارزة لمناقشاتنا في المستقبل. وسيحاول بلدي أن يجعل ذلك سمة بارزة لرئاستنا في الشهر المقبل، بالاستناد إلى القرارين اللذين اتخذناهما للتوّ، أحدهما في آب/أغسطس والآخر في أيلول/سبتمبر (القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)).

وفي ملاحظة محددة جداً، ينبغي للاستخبارات والقدرة على تحليل وتقييم المخاطر الناشئة أن تكون عنصراً أساسيا في جميع أعمال حفظ السلام، ولا سيما حين يمكنها أن تعزز سلامة حفظة السلام والمدنيين. ففي مالي، يُرسي نشر وحدة دمج جميع مصادر المعلومات أساساً جديداً في حفظ السلام.

وإنني أرحب بأية ملاحظة من الجنرال كازورا بشأن قيمة الوحدة.

وبالإشارة أيضا إلى بلاء الأجهزة التفجيرية الارتجالية، فإنَّ خطرها يبلغ مستويات عالية جديدة، مع نتائج مأساوية جداً. فقد قُتِل بتلك الأجهزة عشرة حفظة سلام في مالي في أيلول/سبتمبر، بينهم االتشاديون، الذين كانوا قد قُتِلوا في وقت مبكر من الشهر نفسه. وعلينا أن نفعل المزيد لمكافحة هذا الخطر. إننا نعرف ذلك. ولكن هل هناك أيّ تعليق إضافي من قادة القوة بشأن الكيفية التي يمكن بها أن نكون قادرين على الاستفادة من الخبرة التي جرى تطويرها في عدد من البلدان، بما فيها بلدي، وكيف نعالج ذلك مع قواتنا الوطنية، وماذا يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك لضمان نقل تلك الخبرة إلى حفظ السلام التابع للأمم المتحدة؟

لقد أوضح الجنرال سينغا التحدي الذي واجهه حفظة السلام في التكيُّف لبيئة تشغيلية سريعة التحوُّل. ونحن نشكره على شرحه صباح اليوم الظروف التي واجهها. والظروف الأمنية المتغيرة في المنطقة الفاصلة ومحيطها في الأسابيع الأخيرة كانت مأساوية، وتُوِّجت بإعادة انتشار أفراد البعثة، كما أوضح، في الجانب ”ألفا“. ولكن كما قال أيضا، تبقى أعمال الرصد والاتصال حيوية – ولا غنى عنها في الحقيقة – لضمان الحفاظ على احترام اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤. وهناك حاجة إلى تلك البعثة. ونحن نرحب بأية أفكار مستنيرة إضافية قد تكون لديه بشأن كيفية إتمام ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الظروف المتغيرة، في ضوء التغيير الحالي لمواقع القوات، وما يراه من احتياجات مستقبلية.

ختاماً، نرحب بفرصة التواصل مع قادتنا مباشرة صباح اليوم – إنهم قادتنا حقاً. وعلينا أن نذكِّر أنفسنا بأهمية هذه العلاقة نتيجة تلك الحقيقة البسيطة والحتمية. إنَّ لديهم مهمة

يومية عملية، تتمثل في ترجمة ما نحاول أن نفعله في هذه القاعة لصياغة الولايات الجيدة إلى نتائج. ونحن بحاجة إلى المزيد من التفاعل بغية أن يجعلونا نبقى صادقين، وأن نتفهَّم التحديات التي يواجهونها كل يوم، وماذا يتوقعون أن تكون الاحتياجات المستقبلية، بحيث يمكننا معايرة تلك الولايات مع التحديات الميدانية، لكنّ الأهمّ أيضا هو ضمان أن تكون لديهم الوسائل والموارد الكافية. ومسؤوليتنا هي المساهمة في توفيرها. وعلى جميع الدول الأعضاء والمجلس، الذي يتعين عليه القيام بدور قيادي متنام، في ضوء الخطر على استدامة حفظ السلام في العالم أجمع، ضمان تنفيذ ذلك.

إنَّ أستراليا تتطلع إلى تكرار هذه الصيغة أثناء رئاستنا في الشهر المقبل، حيث نعتزم عقد الإحاطة الإعلامية الأولى من نوعها في المجلس، مع رؤساء مكوِّنات الشرطة، بصفتهم جزءاً من بعثاتنا لحفظ السلام وراء البحار أيضاً.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أيضاً أشكر الجنرالات على إحاطاتهم الإعلامية الوافية. إنَّ حفظ السلام مسألة تحظى باهتمام كبير في نيجيريا. وقد خدمت وحداتنا في بعثات مختلفة لحفظ السلام حول العالم منذ بلوغنا الوضع المستقل، وسنواصل القيام بذلك. لذا، نرحب بتبادل الأفكار بشأن هذا الموضوع الهام جداً.

إنَّ الطابع المتغير للنزاع اقتضى أن تتطور عمليات حفظ السلام لتلبي المطالب المعقدة التي تواجهها. وهذه التعقيدات مرتبطة غالبا بعوامل مثل الحاجة إلى نشر موارد كافية لحماية المدنيين في الظروف العصيبة. وعمليات حفظ السلام تعمل مع شركاء قد يفتقرون إلى القدرة أو الإرادة لأداء دورهم. وهناك غالباً توقعات عالية لحماية المدنيين في جميع الأوقات. والبعثات تعمل في بيئات حيوية حيث الأحوال الأمنية يمكن أن تتغير سريعا جدا.

ومنذ اتخاذ القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩)، بقيت حماية المدنيين أولوية عليا في سياق عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ومع ذلك، بينت التجربة أنه يجب أن يتناول أصحاب المصلحة في حفظ السلام ولايات حماية المدنيين من النواحي الاستراتيجية والواقعية والكلية، بما يضمن تحديدها بوضوح من البداية. ومن المؤكد أن المعرفة الأساسية للأسباب الجذرية للنزاع وأطرافه أمر ضروري للفهم الواضح لطابعه، وسيساعد في تحديد الاستراتيجية المناسبة للتدخل. كما أن التنسيق السليم فيما بين أصحاب المصلحة في حفظ السلام أمر أساسي لتسهيل حماية المدنيين. فالتحديات التي تنطوي عليها حماية المدنيين أكثر جسامة في الحالات التي شردت فيها أعداد كبيرة بسبب القتال فيما بين الجماعات المسلحة. وفي الآونة الأخيرة، شهدنا المدنيين وهم يسعون للجوء في قواعد البعثات التي لم تصمم لإيواء أعداد كبيرة من اللاجئين. كما شهدنا تعرض تلك القواعد للهجوم من الجماعات المسلحة، وهو بُعد جديد يستدعي إجراء تقييم متأنٍ للخيارات المتاحة لبعثات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بالتوقعات من الوحدات العسكرية في تلك البيئات الأمنية المتغيرة، نشير إلى أنه مع تغير طابع النزاعات في الأعوام الأخيرة، فان الدور التقليدي لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، الذي كان يركز بالتحديد على رصد عمليات وقف إطلاق النار، أفسح المجال لعمليات أكثر تعقيدا وذات مهام متعددة. وفي الوقت الحالي أصبح حفظ السلام متعدد الأبعاد ويتطلب مستوى متناسب للاستجابة من أجل زيادة فعاليته إلى أقصى حد. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد التأكيد على أن وحدات حفظ السلام ينبغي أن تستجيب للحالات الأمنية السائدة استنادا إلى تقييم لخطورة التهديدات التي تواجهها؛ وينبغي أن يتوقع منها اتخاذ وضع

قوي في الحالات التي يكون فيها مستوى التهديد عاليا والمحافظة على طريقة عمل موحدة حينما لا تكون معرضة للتهديد.

ومن أجل تحقيق عمليات انتقال سريعة للعمليات العسكرية، على الوحدات العسكرية أن تتكيف بسرعة مع التحديات الأمنية المتغيرة. ويجب أن يكون المجلس مستعدا لاستعراض الولايات من وقت إلى آخر لمساعدة هذه الوحدات على القيام بذلك العمل. كما أن استخدام العناصر التمكينية بالغ الأهمية للمساعدة في حفظ السلام ومساعدة البعثات على التصدي للتحديات الأمنية في بيئتها وتحسين الوعي بالحالات السائدة وجمع المعلومات الاستخبارية. وهي أيضا ضرورية لتمكين بعثات حفظ السلام من استباق العناصر المخربة والعناصر الأخرى التي تمثل أنشطتها تهديدات خطيرة للسلام والأمن.

وفيما يتعلق بالاضطلاع بالولايات التقليدية في بيئة سياسة وعسكرية متغيرة، نشير إلى هذا تحد آخر من التحديات الحالية التي تواجهها بعثات حفظ السلام. وقد ركزت الولايات التقليدية على عمليات مراقبة وقف إطلاق النار والحياد. ولكن في بعض الحالات تتغير الظروف بسرعة، حيث إن حفظة السلام الذين يراقبون وقفا لإطلاق النار قد يجدون أنفسهم في خط إطلاق النار. وذلك يمكن أن يؤثر على فعالية تنفيذ مهام أي بعثة لحفظ السلام، كما يمكن أن يضطر البعثة لتغيير وضعها. ولذلك فان التغييرات الجذرية في البيئات السياسة والعسكرية تؤثر على قدرة بعثات حفظ السلام على الاضطلاع بولاياتها التقليدية. وتؤكد على تلك النقطة التجربة الأخيرة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أطرح بعض الأسئلة. لقد أُبرزت ضرورة التخطيط الجديد والتوجيه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في وجه الطابع المتغير للتهديدات في مالي في الإحاطة الإعلامية التي قدمها اللواء كازورا. ونود أن نستمع لآرائه بشأن نوع التخطيط والتوجيه المطلوب. فهل سيجعل ذلك من الضروري استخدام عناصر تمكينية أو معدات مثل المركبات الجوية بلا طيار؟ وننوه ونشيد بإبداء المرونة لتمكين قادة القوات من نشر القوات عند الاقتضاء في بيئات النزاع، ولكن ما هو العمل الإضافي الذي يمكن القيام به لتعزيز قدرات القوات على حماية المدنيين في تلك المناطق؟

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بقادة القوات في بعثات الأمم المتحدة المختفة وبموظفيهم المتفانين، الذي يضطلعون بأعمال بالغة الأهمية بالتزام، وفي أغلب الأحيان في ظل ظروف صعبة، سعيا لتنفيذ ولايات المجلس.

السيدة قعوار (الأردن): أود ويود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر لكم على تنظيمكم لهذا الاجتماع الهام. ونشكر الفريق مقصود أحمد، والفريق سانتوس كروز، والفريق جان بوسكو كازورا، والفريق إقبال سينغا، على الإحاطات الاعلامية التي قدموها. كما نشكر السيد إيرفي لادسوس على أعماله في مجال حفظ السلام.

يفخر الأردن بمساهمته الرئيسية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي تشكل التزاما أردنيا واضحا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والأهداف النبيلة لهذه المنظمة. وانطلاقا من تجاربنا في مختلف العمليات التي شاركنا بها، فإننا نؤكد خلال هذا الاجتماع على ضرورة مواصلة قادة قوات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التأكيد على تحلي القوات بالشفافية والنزاهة والحيادية في عملها. كما نرى أن من الأهمية بمكان أن تقوم جميع بعثات حفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين بوضع واستكمال استراتيجيات للحماية الشاملة؛ وان تدرج هذه الاستراتيجيات في الخطط التنفيذية وخطط الطوارئ العامة المتعلقة بالبعثات؛ وان يتم تقييمها بشكل

منتظم وفعال. ونؤكد أيضا على ضرورة إجراء تقييم واضح للمواءمة بين الموارد والقدرات البشرية والمادية المتاحة للبعثات وبين متطلبات ولايات حماية المدنيين وقدرة البعثات على تنفذ ولايتها بشكل كامل.

لقد دأبت الأمم المتحدة على إنشاء هياكل تساعد على التكيف السريع، وتمكن من بذل المزيد من الجهود بموارد محدودة، إلا أن المخاطر المحدقة بحفظ السلام قد تزايدت وارتفعت التكاليف التي تتكبدها منظمة الأمم المتحدة، لا سيما في ظل قيام العديد من البعثات بعمليات معقدة لبناء السلام، وبخاصة في الدول الهشة أو داخل البلدان التي تعاني من انقسامات.

بالنظر إلى الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني من معوقات أمام تنفيذ ولايتها على النحو المطلوب في ظل محدودية الموارد المخصصة لها. وعلى الرغم من التقدم الذي حققته البعثة في العمل من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتوطيد سلطة الدولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نشعر بالقلق حيال استمرار ارتكاب الجرائم بحق المدنيين في شرق البلد واستمرار الهجمات التي تستهدف العاملين في البعثة. وندعو الحكومة والبعثة إلى تفعيل التعاون في تنفيذ وتطبيق آليات العدالة والمساءلة بحيث يؤدي التعاون إلى تحقيق غاياته بشكل ملموس. كما نحث البعثة على مواصلة الجهود لزيادة الضغط باتجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج لجميع الفصائل لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خاصة وان مواصلة الأنشطة المسلحة للمقاتلين من شأنها أن تنعكس سلبا على مسألة تنفيذ خطة عمل الحكومة الكونغولية لنزع السلاح في فترة ستة أشهر.

وفي ضوء الحوادث الأخيرة التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في حزيران/يونيه وآب/أغسطس من هذا العام والتحقيقات التي شرعت بعثة منظمة الأمم المتحدة في إجرائها ودعمها نشر أفرقة مشتركة للتحقيقات تضم مسؤولين من القضاء العسكري الكونغولي، فان تلك الهجمات ألقت بتداعياتها في مجال قدرة البعثة على توفير الحماية اللازمة للمدنيين وأظهرت جوانب القصور في تنفيذ ولاية البعثة. وهنا نود أن نطرح تساؤلا.

هل يرى قائد القوة بأن هذه الأحداث تستدعي توضيح قواعد الاشتباك مما يضمن تنفيذ الولاية الواسعة للقوة بما في ذلك التأكيد على حماية المدنيين وتعزيز شرعية البعثة في نظر السكان المحليين.

إن التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام لا تنحصر في مشكلة النقص في الموارد للوفاء بالمتطلبات على أرض الواقع فحسب، بل تستدعي تعزيز جاهزية الأمم المتحدة لمواجهة التحديات التي تواجه سلامة وأمن العاملين في بعثات حفظ السلام، التي يجب أن تحظى بالأولوية القصوى، كعمليات الاقتتال المأساوية وتبعاتها، والحالة الأمنية الحالية الناتجة عن وجود جماعات إرهابية في شمال مالي، تعد جميعها دلائل على أنه يتعين بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى استقرار مستدام فيها. ونود هنا طرح تساؤل يأتي في سياق الأحداث الأخيرة التي شهدتها مالي، يتعلق بما يمكن فعله لمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لفرض سيادة القانون في الشمال في ضوء هشاشة الحالة الأمنية واستمرار الهجمات على العاملين في البعثة. إن مصداقية عملية حفظ السلام تعتمد على كيفية الوفاء بولايتها بشكل بناء، ولذلك ثمة حاجة متكررة للمجلس إلى تزويد بعثات حفظ السلام بولايات واضحة ذات مصداقية وعملية وقابلة للتحقيق.

إننا نجدد ذكر دعمنا لتوصيات الأمين العام بإعادة تشكيل الدور السياسي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتمكينها من القيام بالمساعي الحميدة، وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة تقديم الدعم لها لتمكينها من الاضطلاع بولايتها وتعزيز قدرتها على استعادة الاستقرار.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يعبر عن قلقه إزاء التدهور الكبير في منطقة عمليات المراقبين الدوليين في الجولان، وقصور قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الاضطلاع بمهامها وتنفيذ ولايتها وذلك في أعقاب تقليص تمركز قوات الأمم المتحدة إلى قواعد محددة، مما يشكل انعكاسا لحالة عدم الاستقرار المتزايدة في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإننا نحث الأمم المتحدة على مواصلة العمل لضمان أمن وسلامة أمن العاملين في منطقة العمليات المحددة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وضمان عودتهم إلى مواقعهم الأساسية في الجولان.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. إنها تتيح الفرصة لنا لتبادل وجهات النظر مع الفريق مقصود أحمد، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام، وقادة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك. وأشكر الفريق دوس سانتوس كروز واللواء كازورا والفريق جنرال سينغا على عروضهم. لقد حددوا بوضوح التحديات التي تواجه بعثات الأمم المتحدة في سياقات يتطور التهديد فيها باستمرار، ويُطلب من قوات حفظ السلام أن تكون قادرة على التكيف بشكل كبير.

إن حماية المدنيين، التي هي موضوع أثاره الفريق أول دوس سانتوس كروز، تقع في صلب ولاية العديد من عمليات الأمم المتحدة. ويتطلب تنفيذ هذه الولايات التزام جميع مكونات البعثة. فمن ناحية، يجب أن يكون للبعثات قدرات مدنية مكرسة خصيصا لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. لكن من ناحية أخرى، من الأهمية بمكان أيضا أن يتوفر لقادة القوات موظفون مؤهلون ومدربون تدريبا جيدا، ولديهم ما يلزم من الوعي والقدرات والموارد لحماية المدنيين بشكل فعال.

وينبغي قبل وأثناء نشر حفظة السلام أن يكون لديهم تدريب خاص يمكنهم من التعامل مع حالات معقدة واتخاذ القرارات في الميدان. واسمحوا لي في هذا السياق التذكير بالقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، بشأن الأطفال والنزاع المسلح، الذي أوصى فيه مجلس الأمن بأن تتعهد الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ”بأن تنظم دورات لإعداد أفراد بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، وتوفر لهم التدريب المحدد الهدف والتدريب العملي على المساهمة في منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال“ (القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، الفقرة ٢٠).

فيما يخص القدرات، فإن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقوة لواء تدخلها ونُظم طائراتها بدون طيار، أو طائرات الرصد المسيرة التابعة لها، بعثة مجهزة تجهيزا جيدا لحماية المدنيين. وقد أظهرت الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها ضد حركة ٢٣ آذار/مارس ذلك. وعزز التنفيذ الاستباقي لولاية البعثة، الذي اشار إليه الفريق أول دوس سنتوس كروز، حماية المدنيين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذه الحالة بعينها، فإنه ساعد أيضا على معالجة الثغرات في استخدام القوة، التي تم تحديدها في تقرير أصدره مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال شهر آذار/مارس الماضي (A/68/787).

وفي هذا السياق، وإدراكا منا أنه لا يوجد نموذج قابل للتطبيق على جميع الأزمات في العالم، أود أن أسأل الفريق أول دوس سنتوس كروز وزملاءه الحاضرين، إلى أي حد يمكن لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية القوية وقدراتها المتاحة فيما يخص حماية المدنيين أن تفيد بعثات الأمم المتحدة الأخرى. إنني أسأل هذا السؤال أيضا وأنا أدرك حقيقة أن وزير خارجية مالي قد اقترح على مجلس الأمن أن يجري تعزيز بعثة الأمم المتحدة المنتشرة في ذلك البلد، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من خلال إضافة قوة للتدخل السريع إليها (انظر S/PV.7274). وسيكون أيضا من المثير للاهتمام سماع رأي الفريق أول كازورا بشأن هذه المسألة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وقد أظهرت أحداث الأشهر الأخيرة في مالي وفي الجولانأن البيئة التي يتم فيها نشر عمليات حفظ السلام يمكن أن تتدهور بسرعة كبيرة. وتستهدف هجمات عنيفة هذه البعثة بشكل متزايد في مالي، وتتسبب في وقوع خسائر فادحة. وأدت تلك الهجمات غير المتماثلة إلى قتل ٢٠ فردا من الخوذ الزرق، منذ بداية شهر أيلول/سبتمبر. كما قيل من قبل، فقد قتل ٣١ فردا من قوات حفظ السلام منذ نشر البعثة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. ولكسمبرغ مستعدة من جانبها لدعم التدابير التي يجري استكشافها من قبل الأمانة العامة، جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لتعزيز سلامة القوات المنتشرة في شمال مالي على وجه الخصوص.

وفي الجولان، تهدد عمليات الاختطاف المتكررة لأفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وزيادة أنشطة الجيش السوري والعديد من الجماعات المسلحة، بما في ذلك جبهة النصرة، تنفيذ ولاية القوة، وتعرض قوات حفظ السلام لخطر كبير. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة مشاوراتها مع البلدان المساهمة بقوات، ومع الموقعين على اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام ١٩٧٤، وذلك لوضع إطار أفضل لترتيبات القوة. ويجب أن تكون المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة في حدها الأدنى، مع إتاحة المجال لهم للقيام بعملهم الهام، والحفاظ على القدرة على الاستجابة السريعة. وفي هذا السياق، أود التأكيد على أنه من الأهمية بمكان للسلطات السورية أن تسمح للقوة بأن تحصل على كل ما يلزم من معدات، للتخلص من العبوات الناسفة، في أقرب وقت ممكن.

ويشكل في رأينا، تعريف الاستراتيجيات والمفاهيم العسكرية المحددة، واستخدام القوة، والقيادة، والقيادة الفعالة والسيطرة، وتوليد القوة، والموارد اللازمة، وتدريب قوات حفظ السلام ودعم البعثة واتباع نهج استباقي أبرزه الفريق أول دوس سانتوس كروز، في الوقت المناسب، أهم المعايير لضمان التنفيذ الفعال للبعثات في بيئة متغيرة.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير لكسمبرغ العميق لجميع رؤساء المكونات العسكرية لبعثات الأمم المتحدة، على عملها الرائع الذي تقوم به مع الوحدات في ظروف متزايدة الصعوبة، من أجل تنفيذ المهام التي أسندها مجلس الأمن إليها، على نحو يصب في مصلحة حماية المدنيين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الأرجنتين.

في البداية، أشكر قادة القوات وأرحب بهم.

وأود أن أشكرهم على الإحاطات الإعلامية التي قدموها وعلى تفانيهم في أداء مهامهم في البعثات المختلفة في بيئات صعبة دائما. ونحن نؤيد بقوة عقد هذه الاجتماعات مع قادة

القوات لأنها تسمح لنا، ولبقية الأعضاء، بالحصول على معلومات مباشرة وجيدة عن أنشطة البعثات وما تواجهه من تحديات في الميدان. وهذه الممارسة المستمرة على مدى خمس سنوات متتالية، ينبغي أن تستمر في المستقبل. ونحن نؤيد أيضاً مبادرة الأمين العام، التي أشار إليها زملاء آخرون، لاستعراض وتقييم بعثات حفظ السلام كضرورة – ضرورة استراتيجية وسياسية وأخلاقية للمنظمة.

واسمحوا لي بالقول إن الأرجنتين سعيدة وترحب بحضور اللواء كريستين لوند، أول امرأة تقود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ونرحب بحضورها في هذه القاعة لأنه في مجال نشاط خطير كحفظ السلام، سيكون من الأنانية بالنسبة لنا نحن النساء أن نترك السلام في أيدي الرجال حصرياً. لذلك، أرحب بحضورها معنا هنا. ونحن سعداء بالمسؤولية المناطة بها.

والأرجنتين، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، تدرك أن صون السلم والأمن الدوليين هو الهدف الأسمى لهذا المجلس. والمسؤوليات المناطة بالبعثات تنطوي بوضوح على أبعاد مختلفة: حماية حقوق الإنسان، والمساعدة في إعادة بناء المؤسسات وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون. تلك هي المهام الموكلة إلى كل بعثات الأمم المتحدة، والتي باتت متعددة الأبعاد ومعقدة بشكل متزايد. كما أنها تتطلب المزيد من التنسيق والاتساق على نحو متزايد.

وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من بين البعثات الأساسية حالياً لضمان حماية المدنيين. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، نود أن نؤكد مرة أخرى على جدارة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهود التي تبذلها من أجل الوفاء بولايتها، مما جعل من الممكن التغلب على التهديد الذي تشكله حركة ٢٣ آذار/مارس والإسهام في تحسين الحالة الأمنية في شرق البلد.

وإنشاء لواء التدخل كان مخاطرة كبيرة، ونعتقد أنه ما زال يشكل تحدياً في الوقت الحاضر. لقد كان رهاناً محفوفاً بالمخاطر من أجل فرض السلام. وتأسيسه كان له ما يبرره حيث تم إنشاؤه بناء على طلب محدد من سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبسبب الحالة الخاصة في البلاد التي شهدت عدة عقود من النزاعات التي لم تحل، مع وقوع جزء كبير من أراضيها في أيدي الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، فقد تسبب ذلك النزاع في سقوط أكبر عدد من القتلى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وولاية ذلك اللواء فريدة من نوعها مثلما هو مميز. فلا ينبغي توسيعه أو الخلط بينه وبقية البعثة، التي تنصب مهمتها بالدرجة الأولى على حماية المدنيين، حتى عندما تعني تلك الحماية – وكيف يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك – توجهاً استباقياً بتسيير دوريات وقائية تجنباً للاضطرار إلى الرد فوراً بعد أن يصبح المدنيون ضحايا للهجوم. ومع ذلك، ينبغي عدم الخلط بين الحماية الفعالة للمدنيين وتحييد المجموعات المسلحة من خلال أنشطة المبادءة الهجومية هذا هو فهم بلادي. فهذه الأعمال الهجومية ينبغي ألا تتم إلا من خلال لواء التدخل وحده.

فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فإن الاستمرار في عسكرة النزاع السوري بلا هوادة يعني امتداد الأزمة تدريجياً إلى منطقة عمليات القوة، مع ما ينطوي عليه ذلك من أثر على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، كما أنه يعرض موظفيها والحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا للخطر. والأحداث التي وقعت قبل بضعة أسابيع تعكس حقيقة أن موظفي البعثة هم هدف الهجمات المباشرة والمتعمدة للجماعات الإرهابية التي ترفض أي وجود دولي.

بل هي، في الواقع، تستفيد من تزايد عدم الاستقرار وتسعى إلى تصعيد التوترات في المنطقة.

في ظل هذه الظروف، خفضت القوة وجودها وسيطرتها على جزء كبير من منطقة عملياتها. وما من شك في أن كلا من البعثة وولايتها ما زالت لهما نفس الأهمية والضرورة القصوى، إلا أن الأحداث الأخيرة تقتضي بوضوح أن نفكر ملياً في أنجع الطرق وأكثرها أماناً لكي تنفذ القوة ولايتها في بيئة عملياتية مختلفة تماماً عن تلك التي صممت من أجلها، وستبقى كذلك في المستقبل المنظور. وفي هذا الصدد، وبينما ننتظر المعلومات التي ستقدمها الأمانة العامة بشأن التدابير الضرورية للحفاظ على قدرة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على تنفيذ ولايتها، نود التأكيد على ضرورة إسراع إدارة عمليات حفظ السلام بتنفيذ تدابير تخفيف المخاطر من أجل السماح للبعثة بالوفاء بولايتها بطريقة آمنة.

في الوقت نفسه، وفي هذا السياق المضطرب، ينبغي للأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في أنشطتها، والاستفادة الكاملة من قنوات الاتصال التي تتيحها قوة مراقبة فض الاشتباك وتجنب الاستسلام للاستفزازات. ونحن نقر بالعمل المكثف والدور الحاسم الذي قام به قائد القوة طوال تلك الفترة من أجل تخفيف حدة التوتر في كل مرة وقعت فيها حوادث خطيرة كان يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الموقف.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، أود أن أتوجه بالسؤال للجنرال سينغا. ما هو تقييمه لعملية التشاور والتفاعل بين القوة وإدارة عمليات حفظ السلام ومجلس الأمن طوال هذه الفترة من تغير الظروف التي تعمل فيها القوة تغييراً جذرياً؟ ماذا كان سيغيره الجنرال سينغا؟ وما قد يحسنه؟

أنتقل إلى مالي، والأرجنتين تدين بأقوى العبارات الهجمات المتكررة التي تستهدف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونود أن نعرب عن تضامننا مع أعضاء أسر ذوي الخوذ الزرق الذين سقطوا أثناء أداء واجبهم، من النيجر والسنغال وتشاد وفرنسا وبلدان أخرى. وهذا هو سبب تقديرنا الخاص لعمل موظفي تلك البعثة، الذين يعرضون حياتهم للخطر بشكل يومي دفاعاً عن السلام في مواجهة التهديد المستمر من الجماعات الأصولية.

ونحن نفهم أنه لا ينبغي للبعثة المتكاملة أن تحل محل القوات المسلحة الوطنية في مالي، أو أن تصبح العنصر الرئيسي في القتال ضد الجماعات المتطرفة. فهذه المهام تتعارض أساساً مع الدور المنوط بعملية حفظ السلام. ولذلك، فإذا استمر الاتجاه الحالي لتزايد الهجمات ضد الأمم المتحدة، سيكون من الضروري إجراء تحليل متعمق فيما يتعلق بوجود البعثة في مالي.

أخيراً، لا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عملية حفظ السلام الوحيدة للأمم المتحدة في منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإذ نضع في اعتبارنا أنه خلال الأيام القليلة المقبلة سيتعين على المجلس تجديد ولايتها، أود أن أبدي ملاحظتين موجزتين. أولاً، تقلقنا سرعة اقتراب الموعد النهائي لاتخاذ قرار بشأن مستقبل البعثة. ونحن نفهم أن الوضع السياسي والأمني في هايتي لم يطرأ عليه تحسن كبير بالشكل الذي يبرر الخفض المتسارع والمفاجئ في مستوى القوات، حسبما يقترح تقرير الأمين العام (S/2014/617).

ويساورنا القلق أيضاً إزاء تغيير ولاية البعثة ومفهومها. ونعتقد أن من من المهم المضي بحذر وأن القرارات ينبغي أن تُتَخذ استنادا إلى الظروف السائدة في الميدان، من أجل ضمان الاختتام الناجح لعملية حفظ السلام الوحيدة المنتشرة في نصف الكرة الشمالي. ونحن نوافق على أن البعثة ينبغي ألا تظل في هايتي زمناً أطول من اللازم، ولكن تبقى ما دام ذلك طلب الحكومة الديمقراطية في هايتي. وفي الوقت نفسه، نعتقد

أن من المهم أن نتعلم من دروس الماضي وأن نضع في الاعتبار تجارب الانسحاب المتسرع التي أجبرتنا على العودة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن للفريق مقصود أحمد للرد على التعليقات والأسئلة المطروحة.

الفريق أحمد (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المجلس وجميع أعضائه على بياناتهم وأسئلتهم الوجيهة للغاية. سأعالج بعض المسائل الأوسع نطاقاً التي أثيرت فيما يتعلق بإدارة عمليات حفظ السلام، والبعثات بشكل عام، وأترك بعض المجالات ليجيب عليها قادة القوات بحسب الاختصاص حول المواضيع المتعلقة ببعثاتهم.

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن هذا اليوم، في نظري، يجب أن يكون يوماً عظيماً بالنسبة إلى قادة القوات الحاضرين في القاعة. فمعظمهم جدد. ولهذا السبب نعقد هذه الجلسة في هذا الشهر. وهي تُعقد عادة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ستمنحهم مناقشة اليوم ثقة كبيرة، بسبب تفهّم مجلس الأمن للطابع المعقد للتحديات التي تواجههم والتزام المجلس بدعم البعثات في الميدان. أعتقد أن قادة القوات سيغادرون المجلس وهم مطمئنون، وسيكونون مستعدين لإتمام عملهم بمزيد من الحماس والالتزام، على النحو المتوقع من قبل مجلس الأمن. إنه ليوم عظيم بالنسبة لي ولقادة القوة لدي.

وأود أن أتطرق بشكل عام إلى اثنتين من المسائل الأوسع نطاقاً قيد المناقشة. تعالج المسألتان، من وجهة نظر عسكرية، المهام الأساسية للعاملين في مجال حفظ السلام في مختلف البعثات. وحسب فهمي، هناك نوعان من المهام عندما نتكلم عن حفظة السلام العسكريين. تتعلق واحدة منهما بالحماية المادية لحفظة السلام أنفسهم ولموظفي الأمم المتحدة وأصولها. المهمة الثانية، التي صدر بها تكليف من المجلس، هي حماية المدنيين. يندرج هذا أيضاً في مجال الحماية المادية، لأن للحماية دلالة أوسع نطاقاً.

ترتبط المشاكل المتصلة بهاتين المهمتين الأساسيتين بفهم البلدان المساهمة بقوات. وأود أن أشدد مرة أخرى على هذه النقطة، لأن تفاعلاتي خلال العام الماضي مع عدد من القادة العسكريين وقيادات مختلف البلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بوحدات الشرطة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات الشرطة قد كشفت عن وجود فجوة حقيقية في الفهم. بعض البلدان المساهمة بقوات وعواصمها، بما في ذلك صناع القرارات السياسية، تعتقد أن حفظ السلام ينطوي على الشيء نفسه؛ بعثات حفظ السلام التقليدية التي عمرها عشرات السنين، حيث يحظى حفظة السلام باحترام جميع الجهات الفاعلة في الميدان ولا يلحق بها أي ضرر. إنها موجودة فقط لامتصاص التوتر وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن من أجل تطبيق ضغط دبلوماسي.

ما قيل اليوم بيّن أننا نفهم أن هذه البيئة لم تعد موجودة، حتى في بعثات حفظ السلام التقليدية. ولكن ذلك الفهم لم يبلّغ إلى العواصم في بلدانها. وإذا جاز لي القول، ومعظم القادة العسكريين في عواصم كل منهم يشاطرونني هذا الرأي، فالحقيقة أننا نجد من الصعب جداً إقناع حكوماتنا وقياداتنا السياسية بأن حفظة السلام يُنشرون في ظل بيئات تعجّ بالتحديات. إذ يجد حفظة السلام من الصعب جداً الحصول على نوع الدعم الذي نسعى إليه جميعاً من القيادة السياسية. وبالتالي، فهنالك فجوة.

والفجوة الثانية هي بين التوقعات والمسؤوليات. عندما يتم نشر حفظة السلام، يكون لدى الدولة المضيفة وعامة الشعب والسكّان توقعات عالية جداً. ويمكننا أن نذكر عدداً من البعثات أمثلة على ذلك. وهناك المسؤوليات أيضاً، التي تقع في المقام الأول على مجلس الأمن، والأمانة العامة، وقادة

القوات والبلدان المساهمة بقوات. إن المجلس والأمانة العامة، وإلى حد ما قادة القوات، يفهمون المسؤوليات، ولكن يجب على البلدان المساهمة بقوات تنفيذ المهمة. وهنا تكمن المشكلة، العواصم هي مصدر الضغط الذي يمارس على حفظة السلام.

وسوف أستشهد بمثال آخر. خذوا أي وحدة بلد من البلدان. في بيئة بلدها، سيكون لهذه الوحدة نفسها أداء بطريقة معينة. وإذا وضعت تلك الوحدة ذاتها في بيئة إقليمية، فسوف يختلف أداؤها. وعندما تلبس الوحدة نفسها الخوذ الزرق، سيختلف أداؤها مرة أخرى. وهذا يعني أن هناك فجوة في الفهم. ونحن بحاجة إلى سد هذه الثغرة. وأعرب عن امتناني للولايات المتحدة والأمين العام لاتخاذ مبادرة رائعة للتحرك في هذا الاتجاه. إن مؤتمر القمة الرفيع المستوى بشأن حفظ السلام الذي عقد في الآونة الأخيرة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، كان خطوة أولى في ذلك الاتجاه، حيث بدأت القيادة الحاسمة بالتوصل إلى فهم فيما يتعلق بنوع البيئة التي تواجه حفظة السلام. ذلك سوف يساعدنا كثيراً على إعادة تلك العقلية مرة أخرى إلى موقعها الأصلي.

ومن المحتمل أن يتم تناول المسألة الثانية عندما يكون لدينا مؤتمرات إقليمية والمزيد من الوقت للتركيز على هذا الأمر. وكما أبرز الأمين العام، من المحتمل أن يكون الجزء الأخير عن التفاعل مع رؤساء أركان قوات الدفاع، حيث ندخل في العناصر الأساسية للتفاصيل والفجوات في القدرات. وربما يكون هذا الشاغل قد ترسّخ في ذلك الوقت.

وإذا تم سد الفجوة من حيث التفاهم، فسيتم القيام بمعظم العمل، لأن حفظة السلام يتلقون التوجيهات من عواصمهم فيما يتعلق بكيفية التصرف، وما يجب فعله وما إذا كان ينبغي أن يكونوا أكثر فعالية أم لا. وإذا حصلنا على دعمها، عندئذ ستقدّم القيادة الحاسمة ما يكفي من الموارد لتدريبهم وما يكفي من المواد لتحفيزهم وتحديد اتجاه كيفية أدائهم في الميدان. وأعتقد أننا في حاجة إلى التركيز أكثر على هذه المسألة.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى المسألة التالية، وهي التدريب. وهي ضرورة مطلقة. مع وجود إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الشؤون العسكرية في المقدمة، نحن بصدد العمل على ١١ دليلاً تحدد معايير الأمم المتحدة. وأنا واثق من أنه بحلول نهاية هذا العام أو في مطلع السنة المقبلة، سنكون قد أكملنا الـ ١١ دليلاً. وسوف تكون متاحة للبلدان المساهمة بقوات لكي تجهز وحداتها وفقاً للتوقعات الواردة في معايير الأمم المتحدة. وأود أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات على دعمها في إعداد الأدلة، سواء بالمساهمات المالية أو الملموسة. لقد قامت بعمل رائع. ونحن في المرحلة النهائية من وضع الصيغة النهائية لهذه الأدلة.

المجال الثالث الذي أود أن أتطرق إليه هو الفجوة من حيث القدرات. بما أن معظم بعثاتنا موجودة في بلدان أفريقية، مع وجود بعض الوحدات من البلدان الأفريقية هناك أيضاً، فإن المجلس يدرك أيضا أن لدينا مساهمات كبيرة من بلدان آسيوية مختلفة وكذلك من بلدان أفريقية. بعض هذه البلدان المساهمة بقوات تفتقر إلى القدرات. يمكن أن تكون لها كتائب في الميدان، ولكن الوحدات لا تتساوى من حيث المعدات أو ناقلات الجنود المدرعة اللازمة لتمكيننا من القيام بما نريده في الميدان. وما فتئنا نطلب، وسوف أطلب مرة أخرى، أنه عندما لا تساهم البلدان الأخرى مساهمة فعالة، فينبغي لها أن تساعد البلدان المساهمة بقوات على ردم هذه الفجوات من حيث القدرات. وبالنسبة إلى مالي، سأل ممثل رواندا سؤالاً مماثلاً، ما السبب الذي يجعلنا غير قادرين على نشر حفظة السلام في الميدان ولماذا لا يصلون إلى المستوى المنشود؟ هناك تلك الفجوة نفسها من حيث القدرات. القوات موجودة في الميدان، ولكن ليس لديها المعدات اللازمة، ونحن نتطلع إلى أن

يتم توفير تلك المعدات في أقرب وقت ممكن. ونأمل، بنهاية هذا العام، أن يتم سد الفجوة من حيث القدرات بدرجة كبيرة. وسيتواصل هذا الجهد.

كما أود أن أتكلم عن التكنولوجيا. إنها مبادرة في غاية الحيوية، ليس في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، وإنما أيضاً في غيرها من الوحدات. وهذا يساعدنا إلى حد كبير. وهو يساعد بطريقتين. أنا أقول دائماً إن التكنولوجيا تمنحنا مهلة زمنية، سواء أكانت توفر نوعاً من قدرات الرصد، أو استخبارات الإشارات، أو أي شيء آخر. وهي تتيح لنا مهلة زمنية لاستباق أو منع الفظائع من الحدوث، أو إذا كنا غير قادرين على القيام بذلك، أن نستجيب بسرعة مقارنة مع الوسائل القديمة حيث يتطلب انتقال المعلومات من جهة إلى أخرى أياماً. أما الآن فنتلقّى معلومات استخبارية في حينها.

يساعد ذلك كثيرا وينبغي تكراره. تلك هي توصيتي – وفي البعثات الأخرى أيضا – لأنها عامل تمكين كبير في ظل هذه البيئة وينبغي لنا الاستفادة منها.

وبعد قولي ذلك، أود الاعتراف بأن وحدة دمج جميع مصادر المعلومات من جميع المصادر وغيرها من أوجه التكنولوجيا التي نستخدمها لم تستغل بعد بأقصى قدراتها. فالأخذ بالتكنولوجيا شيء، واستيعاب تكنولوجيا المعلومات في إطار النظام شيء آخر. فعلينا تدريب العاملين في المقر وضباط الأركان على استغلال التكنولوجيات على أكمل وجه والاستفادة منها على نحو أكبر. وتقدم منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان الأوروبية مساعدة كبيرة في هذا المجال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر لهم. إنهم يقدمون لنا المساعدة لبناء تلك القدرات. وإنني على يقين تام بأنه في غضون فترة زمنية قصيرة جدا سنقوم باستخدام هذه القدرات بأقصى إمكاناتها. كما أن هناك بعض التحديات الأخرى، لكنني أترك الرد عليها إلى قادة القوات.

وأود أن أتطرق إلى نقطتي الأخيرة. النقطة التي أثيرت بشأن المبادئ الأساسية لحفظ السلام. وأعتقد أنه بإمكاننا أن ننظر فيها. ولكن مبادئ حفظ السلام، على قدر فهمي، تصلح حتى في بيئة مليئة بالتحديات.

إننا نتكلم عن استخدام القوة، عن قدرة عمليات حفظ السلام. لقد أذن مجلس الأمن باستخدام القوة في حالتين فقط، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. الأولى هي حماية أصول الأمم المتحدة والحماية الذاتية، والثانية هي حماية المدنيين. في هاتين الحالتين يكون استخدام القوة ملائما. وعندما نقول ”حماية الولاية“ فإن حماية المدنيين تندرج تحت مظلة الولاية. ولذلك، فإننا نعمل على حماية الولاية، ويكون استخدام القوة مسموحا به للحماية الذاتية وحماية الولاية. لقد كان هذا المبدأ صالحا قبل عقد من الزمن؛ ولا يزال صالحا الآن. ولا يزال بوسعنا النظر في ذلك إذا احتاج إلى مراجعة.

وفي الختام، أعتقد أن مبادرة الأمين العام للاستعراض الاستراتيجي تتيح فرصة كبيرة للنظر في النظم والإجراءات في الأمم المتحدة. فالنظم تتعلق بالانتشار السريع والاستجابة السريعة، والمرونة في العمليات، وقواعد الاشتباك. وسوف تبدأ مناقشة جميع هذه المسائل، ونأمل أن نتوصل إلى حلول.

وبعد إذنكم، سيدتي الرئيسة، سيقدم قادة القوات الإجابة على الأسئلة ذات الصلة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الفريق أحمد على الإيضاحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن إلى اللواء كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز للرد على التعليقات والأسئلة التي تم طرحها.

اللواء دوس سانتوس كروز (تكلم بالإنكليزية): من الصعب للغاية تقديم اقتراحات إلى أعلى مستويات من صناع القرار في العالم. ولكنني قد أتيحت لي الفرصة للاختلاف في الرأي أو لأقدم بحرية بعض الآراء بشأن عمليات حفظ السلام.

إنني أرى أن الولايات، وقواعد الاشتباك، والتشريعات الدولية لم تحظر على الإطلاق استخدام القوة للدفاع عن النفس أو الدفاع عن الغير، إنه قانون عالمي.

إننا بحاجة إلى تنقيح بعض الولايات. ولكن في رأيي، من الضروري القيام بأكثر من ذلك. فإننا في الوقت نفسه بحاجة لأن نصل إلى تفسير واحد من وجهة نظر عملية. ففي العادة يكون للولايات والمبادئ تفسيرات مختلفة – أحدها أكثر كلاسيكية، والآخر أكثر أكاديمية، وآخر أكثر فلسفية. ربما حان الوقت لوضع تفسير أكثر عملية، عندما لا يوفر التوجيه الحرية للقوات المسؤولة عن تنفيذ الولاية، بطريقة عملية، لحماية المدنيين، وعندما تكون هناك هذه المجموعة الكبيرة من التفسيرات للمبدأ في الميدان. نحن في الميدان نتعامل في واقع الحياة، ونحتاج إلى التركيز على ذلك.

وفيما يتعلق بالتوجيه، فإننا بحاجة لأن نذكر بوضوح تام الأثر الذي نصبو إلى تحقيقه في الميدان. وأعتقد أنه وفقا للبيئة التي نعيش فيها الآن، يجب أن يكون التوجيه غاية في الوضوح: ما هو الوضع، وما هي العقلية التي يتوقعها المجلس على أرض الواقع؟ إنه لأمر هام للغاية.

ونحن بحاجة إلى المزيد من التكنولوجيا والمزيد من الموارد. غير أن هذه الوسائل يجب أن تدعمها الإرادة والالتزام باتخاذ إجراءات، وتقديم تقرير عما فعلناه أمس، وليس فقط عما حدث أمس، نظرا لأنه إن لم تستخدم التكنولوجيا مع الافتقار إلى الإرادة، فسوف نقدم تقريرا عما حدث أمس.

وفيما يتعلق بالقوات، من البديهي أن اتخاذ موقف قوي يستحضر المزيد من المخاطر. لكن ليس من الصعب إدارة المخاطر. فهناك إجراءات قتالية؛ وهناك حاجة لتحسين الإجراءات القتالية العسكرية. إننا بحاجة إلى استعمال المزيد مما لدينا من أساليب للقتال الليلي وتقنيات وأساليب مكافحة الأكمنة. ولدينا الوسائل للتعويض عن المخاطر التي قد نواجهها على أرض الواقع.

ومن المؤسف أننا نعيش في بيئة لا تفهم فيها، منذ مئات السنين، اللغة الفرنسية أو الإنكليزية، وإنما لغة القوة فقط. وبالتالي، يجب أن نكون أقوياء. نحتاج إلى صورة قوية في الميدان. إنه أكثر أمانا بالنسبة لنا. وفيما يتعلق بلواء التدخل، فإنني أرى أنها تجربة مفيدة، وذلك تحديدا نظرا للسلوك الذي يستند إلى الافتراض بأنه إذا كان المرء أقوى فإنه أفضل. إنه أمر صعب للغاية ومحزن للغاية، ولكن هذا هو الواقع الذي نعيش فيه.

وأعتقد أن جميع القوات ينبغي أن تتحمل نفس الالتزامات، لأنه من الناحية العملية ليس من الممكن القول بأنني ”أفعل شيئا لتحييد شيء، أو لحماية مدنيين، أو أحيانا لحماية نفسي“. إننا بحاجة لأن تقوم جميع القوات بالفعل ذاته. ففي لواء تدخل قوامه ٠٠٠ ٢٠ جندي، ربما يتبع ٠٠٠ ١٧ منهم تفسيرا في حين يتبع ٠٠٠ ٣ تفسيرا آخر. فإذا تقدم ٠٠٠ ٢٠ جندي خطوة إلى الأمام، فإنه حدث رئيسي؛ إذ لا يقتصر التصرف على ٠٠٠ ٣ فقط. وأرى أنه ينبغي أن يكون على جميع القوات نفس الالتزام ونفس الواجبات. من البديهي أن هذا موقف سياسي بدرجة أكبر. ما السبب إذن في أن هذا غير ممكن؟ من الواضح أن الأمر سياسي؛ وسوف نبني قوة واحدة للرد السريع أو قوة من قوات التدخل. هذا هو رأيي.

وبعد ذلك هناك الولاية، التي لا تشكل عقبة أمام الإجراءات التي نحتاج إلى اتخاذها. لدينا الوسائل. في بعض الأحيان قد تكون هناك تحسينات، لكن لدينا الوسائل. عندئذ، تعتمد الأمور في الواقع على مواقفنا في الميدان.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الفريق دوس سانتوس كروز على الإيضاحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن إلى اللواء جان بوسكو كازورا للرد على التعليقات والأسئلة التي تم طرحها.

اللواء كازورا (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن جزيل الشكر على ما أبدوه من تعليقات وكذلك الفريق مقصود أحمد واللواء دوس سانتوس كروز على تعليقاتهما.

وفيما يتعلق بمختلف الأسئلة التي طرحت، سأحاول أن أستند في ردودي إلى تعليقات الفريق أحمد.

وفي الواقع، يتعين على الاستراتيجية الإجابة على العديد من الأسئلة بشأن هذه النقطة. ومرة أخرى، أود أن أعود إلى موضوع ما أنجزناه حتى الآن في مالي، وأن أتكلم أكثر عن المشاكل التي تواجهنا هناك، حتى يتسنى لنا أن نرى ما يمكن عمله بشأنها.

وكنت سعيدا جدا لأنني وجدت أننا جميعا متفقون بالرأي من حيث الحالة على أرض الواقع. فنحن لم نعد نشارك في حفظ السلام. ولدينا الآن برنامج آخر: وهو التصدي للإرهاب الآن. ونحن نعلم أننا أمام حالة مختلفة مقارنة بما كانت عليه في الماضي، أعتقد أننا بحاجة إلى التكيّف وإيجاد حلول جديدة للمشاكل التي تواجهنا. أقول ذلك لأنه، كما قيل في وقت سابق، لدينا بالفعل في الميدان ٣٠ قتيلا من القوات والعديد من الجرحى الآخرين.

وكما كنت أقول، لا أريد رؤية هذه الاعتداءات تقع مرة أخرى، ولكنها قد تقع حتى ونحن نتكلم الآن. ومرة أخرى، أعتقد أن الوقت قد حان للنظر في ما الذي يمكننا بالضبط أن نفعله الآن وما الذي يمكننا القيام به غدا، وما يمكننا فعله في المستقبل. إنه لأمر جيد أن نعد لما سنقوم به في المستقبل، ولكن علينا أن ندرك أننا بحاجة إلى شيء على الفور من أجل الاستعداد للقتال الذي يمكن أن نواجهه غدا.

ولهذا السبب أشعر بالامتنان للتعاون بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) وعملية برخان وغيرها، ما مكننا من الوصول لما نحن عليه، حتى وإن كان لا يزال لدينا مشكلة. أعتقد أننا بحاجة إلى تكثيف العمليات الآن، لأن علينا أن نحدد بدقة أماكن الإرهابيين اليوم حتى يتسنى لنا الوقت من أجل تنظيم قواتنا لما سيتبع من عمليات. وإذا لم نفعل شيئا اليوم، فسنغرق في المشاكل.

وكما يعلم أعضاء المجلس – وأعتقد أنهم يعلمون ذلك أكثر مني – لدينا هذه المشاكل ليس في مالي فحسب، ولكن أيضا في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة. وقد يتبادر إلى أذهاننا، وهذا على الجبهة السياسية التي يلمّ بها المجلس أكثر مني – أنه يتعين أن تسفر محادثات الجزائر عن شيء ملموس، لكي يتم تحقيق بعض الاستقرار ميدانيا. فحركات وجهات فاعلة مختلفة في الميدان شملت نفسها بالمشكلة، قائلة إذا لم تسفر محادثات الجزائر عن حل جيد، فعلينا إذن أن نُعد أنفسنا للغد. وتعني بـ ”نُعد“ أنفسنا، إنها فعلا ستقوم بالمزيد من الاشتباكات. وهذا النوع من الحالة التي لا يمكن السيطرة عليها يعطي الإرهابيين مجالا للمضي قُدُما في التنظيم وقتل أفرادنا.

وكما قلت من قبل، أعتقد أننا بحاجة إلى مواصلة الضغط على الحركات لكي تخضع للمساءلة في المناطق التي تسيطر عليها. وتدعي أنه لا يمكنها فهم الكيفية التي يجري بها قتل أفراد قواتنا. وفي الواقع، فإن الحركات تقول إنها تسيطر

على منطقة ما، ولكن عندما يُقتل أفرادنا تقول إنها لا تعرف ما الذي حدث. ولا أعتقد أن هذا مقبول.

لقد سألني العديد من أعضاء المجلس عن لواء التدخل. وأعتقد أنه يجري التفكير باللواء في سياق استعراض استراتيجي. وكما قال الفريق دوس سانتوس كروز: إذا كنا أقوياء في الميدان، فإننا نبعث برسالة جيدة عن أنفسنا، وعن الأمم المتحدة عموما. وإذا حدث شيء اليوم ولم نرد، فإننا حينها نشجعها في الواقع على القيام بشيء مماثل أو حتى أكثر فتكا في المستقبل. وهذا أمر ينبغي التفكير فيه في سياق حالتنا في مالي. كنت أحاول الإجابة على هذا السؤال، حتى في الوقت الذي كانت قيادة الأمم المتحدة تحاول التفكير فيه.

وتكلم الفريق أحمد عن التدريب. ومن الواضح أنه يتعين علينا مواصلة التفكير في ذلك. فالقوات التي تربض في الميدان تم إرسالها للقيام بمهام حفظ السلام. وهذا يتسق مع ما كان يتكلم بشأنه الفريق دوس سانتوس كروز – المواقف والعقليات. عندما تكون هناك مواقف وعقليات معدة لعمليات حفظ السلام، وبعد ذلك يجري تغييرها لتلائم أنشطة مكافحة الإرهاب، فذلك أمر ينبغي لنا التفكير فيه بجدية. والسبيل الوحيد للمضي نحو ذلك وإيجاد حل يتمثل في محاولة تدريب قواتنا لكي يدركوا بالضبط الحالة التي يمرون بها، وبعد التدريب، بطبيعة الحال، توفير المعدات المناسبة لهم من أجل التصدي للمشاكل التي تواجهنا اليوم.

تلك كانت الأسئلة المختلفة التي طُلب إلي الإجابة عليها. مرة أخرى، أود أن أشدد على أنه في البيئة التي لدينا في مالي اليوم، فأفرادنا الذين قتلو وجرحوا، تعرضوا في الواقع لذلك لأنهم هم الذين في الميدان، وهم الذين كانوا يتحركون. إنهم لم يُقتلوا بينما كانوا نائمين في منازلهم؛ لقد قتلوا بينما كانوا يحاولون القيام بواجبهم. كما أود أن أشدد على أننا بحاجة إلى أن نرى الكيفية التي يمكننا بها حمايتهم، وتدريبهم ليتمكنوا من التعامل مع الحالة في الميدان.

وفي هذا الصدد، أحيي ما قامت به عملية برخان اليوم، لأنها أرسلت مفرزة اتصال تسعى الآن للتعاون مع التشاديين وتساعد على تدريبهم. وإذا كان يمكن لبلدان أخرى القيام بهذا في معسكرات أخرى، فمن شأن ذلك أن يساعد أيضا. أنا أحاول أن أشدد على حقيقة أننا بحاجة إلى تدريب قواتنا لتتمكن من القيام بمهامها، بينما ننتظر مختلف التدابير الأخرى التي ستُتَّخَذ. وفي الوقت نفسه، نحن نسعى لتزويدها بالمعدات المناسبة. وكما قال الفريق أحمد: يسعدنا أن نحصل على المزيد من المعدات لمعالجة الحالة. أود تحديدا أن أذكّر المجلس بأن التأخير في تزويدنا بالمعدات لن يساعد، لأن الإرهابيين لن ينتظروا حتى يتم تزويدنا بها لكي يهجموا. وينبغي أن نكون قادرين على الرد الآن، حتى وإن كنا ننتظر المعدات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الفريق كازورا على المعلومات الإضافية التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للفريق دوس سانتوس كروز.

الفريق دوس سانتوس كروز (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن عدم التطرق إلى النقاط التي أثارها ممثل رواندا. فأنا أُكِنُّ له بالغ الاحترام والتقدير على الصعيدين الشخصي والمهني، وأنا آسف لأنني غَفَلت عن سؤاله.

فيما يتعلق بمسألة كوتا – كولي، هناك ثلاثة مخيمات للمقاتلين السابقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأحدها هو كوتا – كولي. وأصدرت ”هيومن رايتس ووتش“ تقريرا عن المخيم، لأن أكثر من ١٠٠ شخص لقوا حتفهم خلال عملها هناك. والمخيم ليس معسكرا خاضعا لسيطرة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو). إنما تُديره حكومة جمهورية الكونغو

الديمقراطية بوصفه جزءا من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والتقرير مؤسف جدا، لأن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض في عدد حالات التحاق المقاتلين السابقين بالمخيمات، والتحاقهم بها أمر نريد التشجيع عليه لا العكس.

وقد زار الممثل الخاص للأمين العام البعثة قبل أن تنشأ المشكلة.

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن موجودة هناك بفرقة عمل لدعم الحكومة ومساعدتها، لأننا، على الرغم من أن المخيم لا تديره البعثة، ملتزمون بتقديم أقصى قدر من الدعم بغية تفادي مثل هذه المشكلة في المستقبل. ذلك أنها مشكلة قد تعرض للخطر العملية برمتها عندما نريد الدفع بالمقاتلين السابقين إلى الاستسلام. تلكم هي المرحلة التي وصلنا إليها.

ويلتزم الممثل الخاص للأمين العام التزاما شخصيا، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة، بدعم الحكومة الكونغولية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للفريق سينغا للإجابة على ما أدلي به من تعليقات وما أثير من أسئلة.

الفريق سينغا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدتي الرئيسة، ولأعضاء المجلس على ثقتكم في عمليات حفظ السلام، بصورة عامة، وفي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، على نحو خاص. لقد أثيرت مسائل كثيرة؛ وإننا سنتبع ما أُسدي لنا من نصح وسنعمل به بغية كفالة سلامة حفظة السلام وأمنهم.

أود أن أبدأ بالسؤال الذي طرحته ممثلة الأرجنتين بشأن التعاون فيما بين إدارة عمليات حفظ السلام والأمانة العامة والبعثة.

لقد كان هذا التعاون تعاونا نموذجيا. وكان تعاونا مباشرا، إذ أننا نتواصل فيما بيننا لدى اتخاذ الإجراءات في الميدان. ولهذا، فإننا راضون تماما.

وفيما يتعلق بالنهج، فينبغي أن يكون متعدد الجوانب كي نتمكن من تحديد سبيل المضي قدما. وأود أن أقول للمجلس الآن أن فريقا رفيع المستوى من إدارة عمليات حفظ السلام زار فعلا البعثة وسيعرض خيارات أخرى، على الأرجح في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وعلى نحو عام، ينبغي أن نحلل الحالة في الميدان باستمرار، ونظل متحكمين فيها وقادرين على التكيف مع الأجواء المتغيرة باطراد. وقد نشأت العديد من المسائل المتداخلة، التي سأقسمها أساسا إلى تنفيذ الولاية، بصورة مُعدلة؛ وأمن حفظة السلام؛ وبناء القدرات من خلال تعزيز التكنولوجيا.

طُرح السؤال التالي: ماذا يمكن لمجلس الأمن أن يقوم به؟ لقد قام مجلس الأمين بالكثير، ونحن ممتنون له. ونود أن نطلب إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء التي تدعم أي طرف من الطرفين في الصراع السوري باستخدام تأثيرهما في ثلاثة أمور: إبلاغ الأطراف بعدم استهداف الأمم المتحدة، والحد من مستويات العنف في المنطقة الفاصلة، وفي واقع الأمر، إخلاء المنطقة الفاصلة من أي وجود للأفراد المسلحين.

وفيما يتعلق بتنفيذ الولاية، فإننا كما قلت، نواصل تنفيذها بصورة معدلة، وتركيزنا الآن منصب بصورة أساسية على خط وقف إطلاق النار، خط ”ألفا“. ونريد إنشاء مواقع جديدة على طول خط ”ألفا“ حتى تزداد كثافتنا هناك من الجانب ”ألف“ بصورة أكثر مما كان لدينا في السابق. وعلى طول خط وقف إطلاق النار، قمنا بإغلاق جميع المنافذ، وكل الانتهاكات من أي طرف من الطرفين تُراقب ويتم الإبلاغ عنها. أعتقد أننا ننفذ ولايتنا بصورة معدلة.

كما أن استخدام التكنولوجيا واستخدام الأدوات الجديدة سيعزز تنفيذ الولاية. ويجري تحديد القوام الصحيح للقوة، وسيعرضه على المجلس الفريق الذي زارنا. ونحن ندرس جميع الخيارات الممكنة، وسنطلع المجلس عليها.

وفيما يتعلق بالتفاعل والتعاون فيما بين البعثات، أعتقد أننا نتفاعل تفاعلا ممتازا بين قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. أما فيما يتعلق بالتفاعل مع الأطراف الفاعلة من غير الدول، فإن أفراد قوتنا يلتقون بها بينما نقوم بمهامنا، وهدفنا الرئيسي هو إطلاعها بالتحديد على ولايتنا والتشديد أيضا على حيادنا وشفافيتنا بشأن الصراع الداخلي في سوريا برمته.

وسيتم تعزيز بناء القدرات. ذلك أننا سنركز الآن بشكل أكبر على الاتصال، الذي تضاعفت بالفعل قدراتنا على إجرائه، كما أشرت إلى ذلك، وسنتفاعل مع الطرفين، كما اقترح بعض الأعضاء، بصورة أكثر استباقيةً. وسنواصل تعزيز قدرتنا على جمع المعلومات، باستخدام التكنولوجيا أيضا.

وفيما يتعلق بأمن حفظة السلام، فإن نقل جهدنا الرئيسي إلى الجانب ”ألفا“ سيعزز أمن حفظة السلام.

لكننا سنواصل تحسين تدابير التكيف لدينا في الأسابيع القادمة وسنقلص نطاق عملنا، لكن بقدر ما هو مطلوب عمليا في المنطقة الفاصلة. وسنستمر في التنقل على متن العربات المصفحة حتى مسافة لا تقل عن كيلومترين إلى ٣ كيلومترات من خط ”ألفا“، حتى وإن كنا نعمل على جانب ”ألفا“. أما استخدام عناصر التمكين والتكنولوجيا، فقد ناقشناه فعلا.

وسنواصل بناء القدرات على الاستجابة السريعة ونحن نمضي قدما. وفيما يتعلق ببناء القدرات، بينما نقوم بتعزيز التكنولوجيا، فإننا ننظر في إمكانية استخدام رادارات مراقبة ساحة المعركة ومعدات التصوير الحراري؛ وأجهزة الاستشعار الأرضي؛ والمركبات الجوية بدون سلاح، إذا سمحت لنا الأطراف باستعمالها؛ وصور السواتل؛ واستخدام التكنولوجيا، مع مراعاة حساسيات الطرفين، كما ذكرت، وكل شكل من أشكال التكنولوجيا المستخدمة بالفعل في عمليات حفظ السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الفريق سينغا على توضيحاته.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.